

الفصل الثاني

مقومات البحث النحوي في
تفسير البيضاوي

obekandi.com

استعان البيضاوى في تفسيره بكثيرٍ من علوم الشريعة وعلوم العربية وغيرها، ولقد كانت استعانتة بعلم النحو واضحة في تفسيره أشد الوضوح؛ فالبيضاوى نحوى، وقد أثبت له كتب التاريخ والتراجم بعض المؤلفات في النحو خاصة؛ فمن أين استقى البيضاوى مادته النحوية الواردة في تفسيره؟ وما مصادر الاحتجاج التي جعلها معتمدة فيه؟ وأين وقف من مذاهب النحاة ومن القراءات والقراء في تفسيره؟ وأى نوع من الشواهد والأمثلة ساقه خلال مباحثه النحوية؟ وكيف كان أسلوبه التعبيري ومصطلحاته النحوية؟ هذا ما نحاول الجواب عنه في هذا الفصل - إن شاء الله تعالى -.

أولاً - مصادره النحوية في تفسيره :

أخذ البيضاوى مادته النحوية الواردة في تفسيره عن كثير من النحاة، وقد صرح بأسماء من أخذ عنهم من النحاة في بعض الأحيان، ولكنه يأخذ الآراء دون أن يذكر أسماء أصحابها في أكثر الأحيان، والمتتبع لآرائه النحوية في تفسيره يجد نفسه أمام الحقائق التالية:

1- أن البيضاوى لم يذكر أسماء الكتب أو المراجع التي استقى منها آراء أصحابها، بل يكتفى بذكر القول وصاحبه دون إشارة إلى الكتاب الأصلي أو الوسيط الذي نقل عنه ذلك القول.

2- أن نقوله لم تخرج عن بعض مشاهير النحاة؛ كـ(سيبويه، والخليل، والأخفش، والفرّاء، وأبي على الفارسي، وابن جنى، وقطرب)، مع إهمال سواهم من النحاة.

3- أنه لم يحرص على تحرى الدقة في نقل نصوصه النحوية التي أخذها من غيره، فهو لم يُشر مطلقاً إلى بداية أى نص أو نهايته، وهو كذلك لم ينقل نصوصه نقلاً حرفياً تاماً كما وردت في كتب أصحابها.

4- إنه أغفل ذكر الزّمخشرى⁽¹⁾ فيمن نقل عنهم؛ مع كثرة نقوله عنه، ومن الغريب أن يخلو تفسيره من اسم الزّمخشرى تصريحاً أو تلميحاً على الرغم من اعتماده الواضح عليه في

(1) هو: (جار الله أبو القاسم) محمود بن عمر الخوارزمي الزّمخشرى، مفسّر، محدث، متكلم، نحوى، لغوى، أقام بمكة زمناً فلقّب بـ(جار الله)، وكان معروفاً بالاعتزال، توفّي سنة 538هـ، من مصنفاته: =

تفسيره بعامة وفي النحو بخاصة، وهو اعتماد لم يخف على أحدٍ من قرأ التفسيرين حتى سمّى بعض المؤرخين تفسير البيضاوي (مختصر الكشاف) ⁽¹⁾ - وسيأتي الكلام في ذلك في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

من نقل عنهم من النحاة :

صرّح البيضاوي في تفسيره بأسماء تسعة من النحاة الذين أخذ عنهم آراءهم، وهؤلاء التسعة هم:

1 - سيبويه ⁽²⁾ :

وقد صرح البيضاوي بنقله عنه في ثمانية عشر موضعاً من تفسيره، فقد أخذ عنه القول بالتسوية بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر وطائفة من أسماء حروف المعجم ⁽³⁾، والقول بأن (غشاوة) في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: 7] مرفوع بالابتداء لا بالجاء والمجرور ⁽⁴⁾، وكذا قول سيبويه بأصالة نون (شيطان) تارة على أنه من (شطن) إذا بُعد عن الصلاح، وزائدة تارة أخرى على أنه من (شاط) إذا بطل ⁽⁵⁾.. وقوله بأن (لن) حرف

= المفصل في علم العربية، الكشاف عن حقائق التنزيل، الفائق في غريب الحديث، الأنموذج في النحو، وغيرها [انظر في ترجمته: معجم الأدباء 19/ 126 - 135، وفيات الأعيان 2/ 107 - 110 وغيرهما].

(1) انظر: مفتاح السعادة 2/ 104، طبقات المفسرين؛ للدواودي 1/ 248، شذرات الذهب 5/ 392 وغيرها.

(2) هو: شيخ نحاة العربية؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، أخذ النحو والأدب من: الخليل، ويونس بن حبيب، وأبي الخطاب الأخفش، وعيسى بن عمر.. قَدِمَ بغداد وناظر الكسائي، تُوِّفِّي سنة 180هـ، من آثاره: (الكتاب) في النحو؛ وهو أعظم ما صنّف فيه [انظر: معجم الأدباء؛ لياقوت 16/ 114، الوفيات 1/ 238 - 239].

(3) انظر: أنوار التنزيل 1/ 15، سيبويه 3/ 251 وما بعدها.

(4) انظر: أنوار التنزيل 1/ 24، سيبويه 2/ 128.

(5) انظر: الأنوار 1/ 28، سيبويه 4/ 321.

مقتضب⁽¹⁾، وكذلك قوله بأن معنى (أما زيد فذاهب)، مهما يكن من شىء فزيد ذاهب؛ أى هو ذاهب لا محالة، وأنه منه عزيمة⁽²⁾.. وكذا نقل قول سيبويه: بأن (خطايا) أصله خطايى كخطايا، الياء الزائدة همزة لوقوعها بعد الألف، واجتمعت همزتان فأبدلت الثانية ياء ثم قلبت ألفاً، وكان الهمزة بين الألفين فأبدلت ياء⁽³⁾. إلى غير ذلك من الأقوال⁽⁴⁾، وسيأتى ذكر بعضها في مواضعه من هذا الكتاب إن شاء الله.

2 - الخليل⁽⁵⁾:

وقد صرح البيضاوى بالنقل عنه في خمسة مواضع من تفسيره، فقد نقل عنه قوله بإضافة (يّا) إلى ما بعدها من الياء والكاف والهاء، واحتججه على ذلك بما حكاه عن بعض العرب من قولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فيآياه ويّا الشواب»⁽⁶⁾.

وقوله في ﴿التّ﴾ [البقرة: 1]: بأنها وسائر الألفاظ التي يتهجى بها أسماء مسمياته الحروف التي رُكبت منها الكلم، لدخولها في حدّ الاسم، واعتوار ما يخص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ونحو ذلك عليها⁽⁷⁾.. وقوله: بأن (لن) حرف مقتضب تارة وأنه مركّب، وأصله (لا أنّ) على الروايتين عنه⁽⁸⁾.. وقوله: بأن الأصل في (خطايا): خطايى؛ فقدّمت الهمزة على الياء فصارت خطايى، ثم توالى فيها الإعلاّلات حتى صارت (خطايا)⁽⁹⁾.. وقوله: بأن

(1) انظر: الأنوار 40/1، سيبويه 5/3.

(2) انظر: الأنوار 44/1، سيبويه 137/3.

(3) انظر: الأنوار 64/1، سيبويه 377/4، 390/4.

(4) انظر: أنوار التنزيل 1، 66، 67، 142، 153، 154، 233، 339، 509، 34/2، 44 وغيرها.

(5) هو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدى، نحوى، لغوى، أول من ابتكر العروض، من مؤلفاته: العروض، والشواهد، والنقط والشكل، والعين، والإيقاع، والجمل.. توفى سنة 170هـ [انظر: معجم الأدباء 11/72-77، الإنباه 1/341-347].

(6) انظر: الأنوار 9/1، سيبويه 279/1، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/173.

(7) انظر: أنوار التنزيل 1/13، سيبويه 261/3، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/177.

(8) انظر: الأنوار 40/1، سيبويه 5/3، شرح المفصل؛ لابن يعيش 7/15.

(9) انظر: الأنوار 64/1، سيبويه 377/4، 390.

(أن يضرب) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: 26] مخفوض المحل بإضمار (من) (1).

3 - الأخفش (2) :

صرح البيضاوي بالنقل عنه في ثلاثة مواضع، وإن كان قد أخذ ببعض أقواله في مواضع أخرى دون أن ينسبها إليه، فقد نسب إليه القول بأن رفع (غشاوة) في قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [البقرة: 7] إنما هو بالجاء والمجرور لا بالابتداء (3)، وأن (من) في قوله تعالى: ﴿فَأَتُوا سُورَةَ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: 23] زائدة؛ أي فأتوا بسورة مماثلة للقرآن العظيم في البلاغة وحسن النظم (4).. وقوله بأن (الصلاة) من قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] منصوبٌ على المفعولية بزيادة (من) (5)؛ هذا ما نسبه إلى الأخفش صراحة (6)، ولكنه لم ينسب إلى الأخفش قوله الشهير بحذف عين الكلمة والتعويض عنها بتاء في آخر الكلمة (7)، وقد ذكر البيضاوي المسألة مرتين في تفسيره ولم ينسب القول إلى الأخفش فيها (8).

(1) انظر: الأنوار 44 / 1، سيبويه 137 / 3.

(2) هو: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، نحوي عالم باللغة والأدب، وهو أبرّ أصحاب سيبويه، توفّي سنة 215 هـ، من مؤلفاته: معاني القرآن، والاشتقاق، والأوسط [انظر: طبقات الزبيدي؛ ص 72 - 74، بغية الوعاة؛ ص 258].

(3) انظر: الأنوار 24 / 1.

(4) انظر: الأنوار 38 / 1.

(5) انظر: الأنوار 233 / 1.

(6) وقد ذكر الأخفش آية البقرة الأولى؛ وذكر أن (وعلى أبصارهم غشاوة) مستأنفة [انظر: معاني القرآن؛ للأخفش 36 / 1]، ولكنه لم يُشر مطلقاً إلى الآية الثانية (فأتوا بسورة من مثله) ولا إلى قوله تعالى: (فليس عليكم جناح أن يقصروا من الصلاة) في كتابه «معاني القرآن»، وربما ذكره في كتاب آخر لم يصل إلينا.

(7) انظر: شرح الشافية؛ الرضى 151 / 3.

(8) انظر: أنوار التنزيل 233 / 1، 126 / 2.

4 - المبرّد⁽¹⁾:

وقد نقل عنه البيضاوى في تفسيره مسألتين؛ إحداهما: أن الكلام في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] جملة واحدة لا جملتان كما يرى سيبويه⁽²⁾، وأنّ الفاء للسببية دخلت لتضمنها معنى الشرط، إذ المعنى: والذي سرق والتي سُرقت⁽³⁾.. الثانية: أن (سفه) بكسر الفاء متعد وبالضم لازم⁽⁴⁾.

5 - الفراء⁽⁵⁾:

وقد نقل عنه البيضاوى مسألة واحدة؛ وهى قوله: بأن (لن) أصلها (لا) فأبدلت الألف نوناً⁽⁶⁾.

6 - قطرب⁽⁷⁾:

وقد نقل عنه البيضاوى: أن ﴿التر﴾ [البقرة: 1] قد تكون مزيدة للتنبيه ولدلالة على انقطاع كلام واستئناف آخر⁽⁸⁾.

(1) هو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر؛ الملقب بالمبرد، نحوى، لغوى، أديب، شاعر، من مؤلفاته: المقتضب، والكامل، والتنبيه على أغاليط الرواة، والفاضل؛ وغيرها.. تُوفّي سنة 285هـ [انظر: أخبار النحويين البصريين؛ ص 72 - 80، نزهة الألباء؛ ص 79 - 293].

(2) انظر: سيبويه 1/ 143، 144.

(3) انظر: الأنوار 1/ 265، هامش المقتضب 3/ 225.

(4) انظر: الأنوار 1/ 88، القاموس المحيط (سفه).

(5) هو: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، أبرع الكوفيين في النحو، تُوفّي سنة 207هـ، له: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصود والممدود [انظر في ترجمته: معجم الأدباء 2/ 9 - 14، الوفيات 2/ 301 - 304].

(6) انظر: الأنوار 1/ 40، كافية الرضى 2/ 235، أوضح المسالك 4/ 150.

(7) هو: أبو على محمد بن المستنير، نشأ بالبصرة، وتلقى عن عيسى بن عمر، ولزم سيبويه، وكان حاذقاً للجدل والكلام، وله في النحو كتاب (العلل)، تُوفّي ببغداد سنة 206هـ [انظر في ترجمته: نشأة النحو؛ ص 91 - 92].

(8) انظر: الأنوار 1/ 14.

7 - ثعلب⁽¹⁾:

ونقل عنه البيضاوي مشاركة للمبرد في قوله السابق: بأن (سفه) بكونه بالكسر متعدياً وبالضم لازماً⁽²⁾.

8 - أبو علي الفارسي⁽³⁾:

نقل البيضاوي عنه مشاركته للخليل بن أحمد في القول: بأن ﴿الله﴾ [البقرة: 1]، وسائر حروف المعجم التي يتهجى بها أسماء مسمياتها الحروف التي رُكِّبت منها الكلم، لدخولها في حدّ الاسم، واعتوار ما ينخص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ونحو ذلك عليها⁽⁴⁾.

9 - ابن جنّي⁽⁵⁾:

وقد نقل عنه البيضاوي موافقته سيبويه في أن حروف الإبدال أحد عشر حرفاً⁽⁶⁾، ولعلّ البيضاوي كان يعنى ابن جنّي - وإن لم يصرح به - حين قال: بجواز الجر على الجوار في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6] على قراءة جر (أرجلكم)، وما

(1) هو: أبو العباس أحمد بن يحيى، كوفي النزعة، أخذ النحو عن: الطوال، وابن قادم، وسلمة بن عاصم.. ومن مؤلفاته: المجالس، والفصيح، وغيرهما.. تُوفّي سنة 291 هـ [انظر في ترجمته: الأدباء 102/5، طبقات الزبيدي؛ ص 155].

(2) انظر: الأنوار 88/1، إعراب القرآن؛ للنحاس 263/1، اللسان (سفه).

(3) هو: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، النحوي، تُوفّي سنة 377 هـ، له في النحو: الإيضاح، والتكملة، والحجة في القراءات، وغيرها [انظر في ترجمته: معجم الأدباء 272/7 - 291، الوفيات 163/1 - 164 وغيرهما].

(4) انظر: الأنوار 13/1.

(5) هو: أبو الفتح عثمان بن جنّي، نحوي، لغوي، صرفي، أكثر من الأخذ عن أبي علي الفارسي، وصاحب المتنبي، تُوفّي سنة 392 هـ، من مؤلفاته: الخصائص، وسر صناعة الإعراب، واللمع، وغيرها [انظر في ترجمته: معجم الأدباء 81/12، 115، بغية الوعاة؛ ص 322، وغيرهما].

(6) انظر: الأنوار 14/1، سر الصناعة؛ لابن جنّي 62/1 - 63.

ذكره من أن النّحاة لهم باب في ذلك⁽¹⁾، فإن ابن جنّي هو الذى خصص للجوار باباً خاصّاً في كتابه (الخصائص)⁽²⁾.

ولا شك أن نقول البيضاوى النحوية في تفسيره قد تخطّت أقوال وآراء هؤلاء التسعة الذين صرّح بالنقل عنهم، فقد أورد كثيراً من الأقوال والآراء لغيرهم، وسوف يتضح ذلك عند توثيق آرائه النحوية الواردة في تفسيره، ولعلّ عذره في عدم نسبة هذه الأقوال والآراء إلى أصحابها، وكذا في عدم تحرى الدقة في نقل نصوصه النحوية التى أوردتها راجع إلى أن كتابه في التفسير لا في النحو خاصة، وما النحو إلا رافد من روافده الكثيرة فيه.

(1) انظر: الأنوار 1/ 257.

(2) انظر: الخصائص؛ لابن جنّي 3/ 218 - 227.

ثانياً - مصادر الاحتجاج النحويّ في تفسيره :

على الرغم من أنّ البيضاويّ ذو معرفة وثيقة بأصول الفقه، وله فيه بعض المؤلفات⁽¹⁾، وكما هو معروف فإن علم أصول النحو قام على نهج علم أصول الفقه⁽²⁾، فإن البيضاويّ لم يتعرض كثيراً لقضايا أصول النحو في تفسيره، ومن ذلك مصادر الاحتجاج النحويّ.

إنّ ما ذكره البيضاويّ من هذه المصادر لا يعدّو أن يكون نتفاً مبعثرة في ثنايا تفسيره، فإذا كانت مصادر الاحتجاج النحويّ أربعة؛ وهي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الأصل⁽³⁾، فإن البيضاويّ لم يذكرها جميعاً في تفسيره باصطلاحاتها، وإنما اكتفى بذكر بعضها فقط، وما ذكره منها لم ينص عليه صراحة بمصطلحه المعروف والمتداول عند النحاة غالباً، وإنما كان يتناول المسائل النحوية الجزئية الداخلة تحت هذا النوع أو ذاك من مصادر الاحتجاج دون إطلاق المصطلح الأصولي الذي تدرج تحته في غالب الأحيان، وإليك بيان ذلك:

1 - السماع :

يعتمد البيضاويّ على السماع مصدرًا أساسيًا من مصادر الاحتجاج فيما يُعالجه من قضايا نحوية، وإذا كانت مصادر السماع التي يحتجّ بها عند النحاة ثلاثة: (القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعره ونثره)⁽⁴⁾، فإن البيضاويّ لم يعتمد من هذه المصادر السماعية إلا على اثنين فقط؛ هما (القرآن الكريم، وكلام العرب شعرًا، ونثرًا)، أما الحديث الشريف - وهو المصدر الثاني من مصادر السماع عند النحاة - فلم يعدّه من مصادر احتجّاه النحويّ؛ إذ إنه لم يستشهد بحديث نبوي واحد في أيّة مسألة نحوية في تفسيره، وهو ما لا نرضاه منه، ولقد أثبتنا في كتابنا (منهج السيوطي في أصول النحو) حجج أولئك الرافضين

(1) انظر: مؤلفاته؛ ص 13 من هذا الكتاب.

(2) انظر: الاقتراح؛ للسيوطي، ص 47 - 48، منهج السيوطي في أصول النحو؛ ص 94 - 101.

(3) انظر: الاقتراح؛ ص 22 - 24.

(4) المرجع السابق؛ ص 36.

لجعل الحديث النبوى مصدرًا للاحتجاج النحوى، وقمنا بالرد عليها بما نحسب أنه يقطع الطريق على هؤلاء في هذا الشأن⁽¹⁾.

2 - القياس :

البيضاوى عند تعرضه لبعض المسائل النحوية في تفسيره بعض المواضع القياسية، التى يجرى هو فيها القياس بنفسه وإن لم ينص على ذلك صراحة، ومن هذه المواضع:

(أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] يقول البيضاوى: (وسواء) اسمٌ بمعنى الاستواء، نعت به كما نعت بالمصادر، قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ﴾ [آل عمران: 64]، رفع على أنه خبر إن، وما بعده مرتفع به على الفاعلية، وكأنه قيل: إنَّ الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه، أو بأنه خبر لما بعده، بمعنى: إنذارك وعدمه سيان عليهم، والفعل إنما يمتنع الإخبار عنه إذا أُريد به تمام ما وضع له⁽²⁾، أما إذا أُطلق وأُريد به اللفظ، أو مطلق الحدث المدلول عليه ضمناً على الاتساع فهو كالاسم فى الإضافة والإسناد إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا﴾ [البقرة: 13]، وقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ نَفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]، وقولهم⁽³⁾ (تسمع بالمعدي خير من أن تراه)⁽⁴⁾... فقد قاس الفعل حين لا يراد به مجموع الدلالة على الحدث والزمن، وصار دالاً على مجرد الحدث على الاسم فى جواز إضافته والإسناد إليه، مستشهداً على ذلك بما رأيت.

(ب) وقد يذكر الحكم القياسى، ثم يذكر علة خروج ما خرج عنه، كما فى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْبَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: 228]، إذ يقول عن لفظة (قروء): «وكان

(1) انظر: منهج السيوطى فى أصول النحو (للمؤلف)؛ ص 62 - 67.

(2) يعنى: مجموع الدلالة على الحدث والزمان معاً [انظر: التسهيل؛ لابن مالك، ص 4 - 6 وغيره].

(3) الأنوار 1 / 22.

(4) ذكر السيوطى هذا المثل وخرجه إما على إضمار (أن)، وإما على أنه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر؛ وهو سماعك، لأنه مدلول الفعل مع الزمان، فجرد لأحد مدلوليه [انظر: همع الهوامع؛ للسيوطى 1 / 6].

القياس أن يذكر بصيغة القلة التي هي (الأقراء)، ولكنهم يتسعون في ذلك، فيستعملون كل واحد من البنائين مكان الآخر، ولعلّ الحُكم لما عم المطلقات ذوات الأقراء تضمن معنى الكثرة فحُسن بناؤها⁽¹⁾. فترك الجمع القياسي وهو جمع القلة (أقراء) إلى غير القياسي وهو جمع الكثرة (قروء) علته كثرة الاستعمال التي تُتيح التوسع في وضع كل منهما في موضع الآخر. وهو تعليل عامة النّحاة⁽²⁾ وإن أضاف إليها البيضاوي علة أخرى تتصل بمعنى الآية الكريمة، وهذا ما يُحسب له.

(ج) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ فِيهِ سَكِينَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: 248] يقول البيضاوي عن (التابوت): «ومن قرأه بالهاء فلعله أبدله منه، كما أبدل من تاء التأنيث لاشتراكهما في الهمس والزيادة»⁽³⁾. فهو يرى جواز قياس تاء (التابوت) على التاء المتحركة في آخر نحو (فاطمة) بجامع اشتراكهما في الهمس والزيادة⁽⁴⁾.

(د) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُوا لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمٌ لَّوِطٍ وَمَنْكُمْ بِعَبِيدٍ﴾ [هود: 89] يقول: «وقرئ (مثل) بالفتح لإضافته إلى المبنى كقوله⁽⁵⁾»:

لم يمنع الشرب عنها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال⁽⁶⁾

(1) انظر: الأنوار: 1/ 122.

(2) انظر: أوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 254، شرح الأشموني 4/ 66 وغيرهما.

(3) انظر: الأنوار 1/ 131.

(4) يذكر أبو جعفر النحاس: أن (التابوه) بالهاء لغة الأنصار [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 326].. ويُجيز العكبري كونه لغة أو أن يكون على إبدال الهاء من التاء [انظر: التبيان؛ للعكبري 1/ 198].

(5) البيت لقيس بن الأسلف، وقيل: غيره، والأوقال: جمع وقل؛ وهو: البقل اليابس.. والبيت من شواهد سيبويه 2/ 329، الخزانة 2/ 46، وابن يعيش 3/ 80، التصريح 1/ 15.

(6) انظر: الأنوار 1/ 467.

فقد قاس (مثل) على (غير) في جواز البناء عند إضافتهما إلى غير المتمكن بجامع اشتراكهما في الإبهام⁽¹⁾.

(هـ) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [الصف: 8] يقول البيضاوى: «... (يريدون ليطفئوا) أى يريدون أن يطفئوا، واللام مزيدة لما فيها من معنى الإرادة تأكيداً لها، كما زيدت لما فيها من معنى الإضافة تأكيداً لها في (لا أبا لك)⁽²⁾، فاللام لما فيها من معنى الإرادة زيدت لتأكيد هذا المعنى، على زيادتها لتأكيد معنى الإضافة لما فيها من هذا المعنى (لا أبا لك)؛ والعلة الجامعة بين اللامين في الموضعين هى الحرفية مع الدلالة على معنى يتطلبه السياق»⁽³⁾.

(و) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ سَكَتًا﴾ [المدثر: 6] يقول: «وقرى (تستكثر) بالسكون للوقف أو الإبدال من (تمنن) على أنه من (من بكذا)، أو (تستكثر) معنى تجده كثيراً، وبالنصب على إضمار (أن)، وقد قرئ بها، وعلى هذا يجوز أن يكون الرفع بحذفها وإبطال عملها؛ كما روى:

*... أحضر الوغى *⁽⁴⁾

(1) قال سيبويه بعد أن روى البيت السابق برفع (غير): وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع [سيبويه 2/ 330، وانظر: الهمع 1/ 219].
(2) انظر: الأنوار 2/ 490.

(3) قال سيبويه عن تكرير المادى المضاف: وقال الخليل - رحمه الله - : هو مثل: لا أبا لك؛ قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضمار قال: أباك، فتركه على حاله الأولى، واللام هنا بمنزلة الاسم الثانى فى قوله: يا تيم قيم عدى [سيبويه 2/ 206].

(4) البيت لطرفة بن العبد، وهو بتمامه:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

والوغى: الحرب، واحضر: أشهد [وهو من شواهد: ابن الشحرى فى أماليه 1/ 83، والخزانه 1/ 57، 2/ 594، وسيبويه 3/ 99 وغيرها].

بالرفع⁽¹⁾ فجواز النصب بتقدير (أن) يُتيح لنا القياس أن نُجيز الرفع كذلك بحذف (أن) المقدرة عند إجازة النصب⁽²⁾.

(ز) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا لِإِخْدَى الْكَبْرِ﴾ [المدرّ: 35]⁽³⁾ يقول البيضاوي: «... وإنما جمع (كبرى) على (كُبر) إلحاقاً لها فُعلة، تنزيلاً للألف منزلة التاء، كما أُلحقت (قاصعاء) بـ(قاصعة) فجُمعت على (قواصع)»⁽⁴⁾. فهو يرى أن (فُعلى) قد قيست على (فُعلة) فأُلحقت بها في الجمع على (فُعَل)، وأنّ لذلك نظيراً وهو قياس (فاعلاء) على (فاعلة) في الجمع على (فواعل)، والعلة الجامعة في ذلك كله هي ختمها جميعاً بعلامة التانيث.

3 - استصحاب حال الأصل :

وقد ذكره البيضاوي صراحة في موضعين من تفسيره؛ وهما:

أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] يقول عن عمل (إن): «قال الكوفيون: الخبر قبل دخولها كان مرفوعاً بالخبرية، وهي بعد باقية مقتضية للرفع، قضية للاستصحاب، فلا يرفعه الحرف»⁽⁵⁾. وأجيب: بأن اقتضاء الخبرية الرفع مشروط بالتجرد لتخلفه عنها في خبر (كان)، وقد زال بدخولها، فتعين إعمال الحرف، فهو ينقل عن الكوفيين إنكارهم عمل (إن) الرفع في خبرها فهو عندهم مرفوع بالخبرية، وهي لا تزال باقية مقتضية للرفع استناداً إلى حجية استصحاب حال الأصل⁽⁶⁾.

(1) انظر: الأنوار: 2 / 542.

(2) ينقل سيبويه قول العرب: مره يحفرها (بالجزم)، وأجاز (يحفرها) بالرفع، على تقدير أن الأصل: مره أن يحفرها (بالنصب)، فإذا لم تذكر (أن) جاز الرفع [انظر: سيبويه 3 / 99، والهمع 1 / 6].

(3) انظر: الأنوار 1 / 544.

(4) القصة والقاصعة والقاصعاء: جحر اليربوع؛ وجمعه: قواصع، شبهوا فاعلاء بفاعلة، فجمعوهما على فواعل [انظر: القاموس المحيط واللسان (قصع)].

(5) انظر: الأنوار 1 / 21.

(6) انظر: المسألة 22 من الإنصاف 1 / 176 - 185.

(ب) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: 111] يقول: «... (وإن كلا) وإن كل المختلفين من المؤمنين والكافرين، والتنوين بدل من المضاف إليه، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر بالتخفيف مع الإعمال اعتباراً للأصل»⁽¹⁾. وهذه القراءة هي شاهد شائع عند النحاة لإعمال (إن) مخففة رجوعاً بها إلى الأصل⁽²⁾.

4 - عدم النظير:

وهو - كما أسلفنا - من الأصول النحوية غير الأساسية، وقد أخذ به البيضاوى في موضع واحد من تفسيره، وذلك عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأعراف: 194]؛ حيث يقول: «... وقرئ (إن الذين) بتخفيف (إن) ونصب (عباد) على أنها نافية عملت عمل (ما) الحجازية ولم يثبت مثله»⁽³⁾. فقوله: (لم يثبت مثله) ربما قصد بها عدم وجود شواهد يستند إليها من قرأ بهذه القراءة⁽⁴⁾، أو لعله قصد عدم نظير مثله؛ أى بإعمال (إن) عمل (ما) التى تعمل عمل (ليس) بالحمل عليها، و(إن) محمولة على محمول على ما هو عامل، فيكون عملها أضعف؛ وقد أنكره بعض النحاة، ومع ذلك فإن عدم النظير من أضعف الأدلة الأصولية⁽⁵⁾.

(1) انظر: الأنوار 1/ 471 - 472.

(2) انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص 339، أوضح المسالك 1/ 366، شرح التصريح 1/ 231 وغيرهما.

(3) انظر: الأنوار 1/ 371.

(4) القراءة لسعيد بن جبير، وقد احتج لها ابن جنى؛ على إعمال (إن) حملاً على (ما) [انظر: المحتسب 1/ 270]... وأجازها الزمخشري [انظر: الكشاف 2/ 138]... وقد أثبتتها المتأخرون وجمعوا لها شواهد [انظر: التسهيل؛ ص 57، شرح الأشمونى 1/ 255، أوضح المسالك 1/ 291 وغيرها].

(5) أنكر ابن النحاس القراءة وأضعفها [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 168 - 169] وكذا العكبرى، وأجاز نصب (عباداً) على الحالية على قراءة رفع (أمثالكم) [انظر: التبيان 1/ 608]. وفي شرح التصريح: أن المنع قول الفراء، وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع [انظر: شرح التصريح 1/ 201].

5 - كثرة الاستعمال :

يذكر الأصوليون من النّحاة أن كثرة الاستعمال وإن لم تكن من مصادر الاحتجاج إلا أن لها قوة تفوق قوة القياس، فإذا تعارض القياس وكثُر الاستعمال كانت الغلبة لكثرة الاستعمال⁽¹⁾.

وقد احتج البيضاوي بكثرة الاستعمال في موضع واحد من تفسيره؛ وذلك عند تفسيره

قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُوا لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمَ لُوطٍ مِّنْكُمْ بِبَعِيدٍ﴾ [هود: 89] يقول البيضاوي: «.. وعن ابن كثير (يُجرمنكم) بالضم، وهو منقول عن المتعدى إلى مفعول واحد، والأول أفصح، فإن (أجرم) أقل دورانًا على السنة الفصحاء»⁽²⁾. فهو يغلب قراءة (يجرمنكم) بفتح الياء من (جرم) الثلاثي على القراءة بضمها من (أجرم) لكثرة دورانها على السنة الفصحاء⁽³⁾، فكثرة الاستعمال - عنده - موضع احتجاج وتغليب.

ولعلنا لاحظنا - من خلال تتبعنا لمصادر الاحتجاج النحوي عند البيضاوي ما يلي:

1 - أنه لم يستعمل من الأصول النحوية المعتمدة عند النّحاة - وهي: السماع، والإجماع، والقياس، واستصحاب الحال - إلا ثلاثة فقط؛ وهي: (السماع، والقياس، والاستصحاب)، تاركًا الاحتجاج بالإجماع.

2 - وأنه لم يستعن من الأدلة الأصولية الأخرى سوى بعدم النظر وكثرة الاستعمال.

3 - أنه لم يستخدم مصطلحات علم أصول النحو إلا مصطلحًا واحدًا، وهو استصحاب حال الأصل.

4 - أن عنايته بالقياس فاقت عنايته بجميع الأصول النحوية بصورة واضحة.

(1) انظر: الخصائص 1/ 385، الاقتراح؛ للسيوطي، ص 51.

(2) انظر: الأنوار 1/ 467.

(3) في القاموس جرمه يجرمه قطعه ولأهله: كسب كاجترم [القاموس المحيط (جرمه)]، وقال في اللسان: قال الفراء: القراء قرءوا (ولا يجرمنكم)، وقرأها يحيى بن وثاب (ولا يجرمنكم) من أجرمت، وكلام العرب بفتح الياء [اللسان (جرم)]... وقال العكبري: هما لغتان [انظر التبيان 1/ 416]... وذكر ابن جنّي: أن في قراءة ضم الياء ضعفًا [انظر: المحتسب 1/ 206، وانظر: معاني القرآن؛ للفراء 1/ 299].

ثالثاً - موقفه من مذاهب النحاة فى تفسيره :

لا يمكننا أن نتصور أن البيضاوى وقد عاش حياته بين سنّى القرن السابع الهجرى، متميّماً إلى إحدى المدارس النحوية الثلاث (البصرية، والكوفية، والبغدادية)، وإنما هو - شأن عامة المتأخرين من النحاة - لم يكن ذا مذهب خاص فيما يورده من الأقوال والآراء النحوية التى تعرض له خلال تفسيره، ولكنه كان يأخذ بما يراه عنده راجحاً من آراء أصحاب تلك المذاهب أو المدارس، ومع ذلك فإنه قد يميل إلى مذهب آخر فى بعض الأحيان، وربما ترك آراء هذا المذهب أو ذاك باحثاً عن قولٍ أو رأيٍ مغاير لهما، وقد يعرض المسألة النحوية معرضاً عن ذكر الآراء الخلافية فيها تماماً، وهو ما نعرض له هنا مع عرض بعض النماذج التى تُبرز كلاً من هذه الاتجاهات عنده...

وجهته البصرية الغالبة :

أخذ البيضاوى فى تفسيره بكثير من آراء البصريين فيما عرض له من المسائل الخلافية، بل إنه يعبر عن البصريين فى بعض الأحيان بقوله (أصحابنا البصريين)⁽¹⁾، ومن أمثلة أخذه عن البصريين: (1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿يَسْمُونَ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ﴾ [الفاتحة: 1] يقول البيضاوى: «والاسم عند أصحابنا البصريين من الأسماء التى حذفت أعجازها لكثرة الاستعمال واشتقاقه من السمو، لأنه رفعة للمسمى وشعار له، ومن السمة عند الكوفيين، وأصله: وسم، حُذفت الواو وعوّضت عنها همزة الوصل، ليقل إعلاله. ورُدّ بأن الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره فى كلامهم»⁽²⁾. فهو يأخذ بقول البصريين باشتقاق الاسم من السمو لا من الوسم، كما يرى الكوفيون⁽³⁾.

(1) انظر: الأنوار 6 / 1 .

(2) انظر: الأنوار 6 / 1 .

(3) انظر المسألة الأولى من الإنصاف 6 / 1 - 6، شرح المفصل؛ لابن يعيش 23 / 1 - 24، أوضح المسالك 34 / 1 .

(2) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: 1] يقول: «(والأرحام) بالنصب عطف على محل الجارّ والمجرور كقولك: مررت بزيد وعمراً، أو على (الله)، أي اتقوا الله واتقوا الأرحام فَصَلُّوْهَا وَلَا تَقْطَعُوْهَا، وقرأ حمزة⁽¹⁾ بالجر عطفًا على الضمير المجرور، وهو ضعيف، لأنه كعبض الكلمة»⁽²⁾. ورفض العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار من أقوال البصريين⁽³⁾.

(3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا كَالْحَلْدِ فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِمٌّ﴾ [النساء: 14] يقول البيضاوي: «وقرأ نافع⁽⁴⁾ وابن عامر⁽⁵⁾ (ندخل) بالنون، و(خالدين)⁽⁶⁾ حال مقدرة كقولك: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا، وكذلك (خالدًا)، وليستا صفتين لـ(جنات) و(نارًا)، وإلا لوجب إبراز الضمير، لأنهما جريا على غير من همال»⁽⁷⁾. والقول بوجوب إبراز الضمير إذا جرى على غير من همال من أقوال البصريين⁽⁸⁾.

(1) هو: حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات، وُلِدَ سنة 80هـ، وكان تاجرًا، عابدًا، متورعًا، تُوفِّي في خلافة المنصور سنة 156هـ [انظر في ترجمته: غاية النهاية 261/1، المستنير 7/1].

(2) انظر: الأنوار 199/1.

(3) انظر: الإنصاف المسألة (65) 463/2 - 474، شرح الكافية؛ للرضي 295/1، التصريح 190/2، حاشية الصبان.

(4) هو: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، وأصله من أصفهان، وكان إمام دار الهجرة، وتُوفِّي بها سنة 169هـ [انظر في ترجمته: غاية النهاية 330/2، 6/1].

(5) هو: عبد الله بن عامر الشامي اليحصبي، قاضي دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ويكنى (أبا عمرو)، تُوفِّي بدمشق سنة 118هـ [انظر في ترجمته: غاية النهاية 423/1، المستنير 6/1].

(6) من الآية السابقة؛ وهي قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِغِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْقَوْرُ الْعَظِيمُ﴾ [النساء: 13].

(7) انظر: الأنوار 205/1.

(8) انظر: الإنصاف م 8 - 57/1 - 65، كافية الرضي 86/1، شرح الأشموني 191/1 وغيرها.

(4) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجِبْنَا لَهُ وَبَجَيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَلِكَ نُدْخِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: 88] يقول: «وقيل: هو فعل ماضى مجهول أسند إلى ضمير المصدر، وسكن آخره تخفيفاً، ورد بأنه لا يسند إلى المصدر والمفعول به المذكور»⁽¹⁾. وهو ما ذكره أيضاً في تفسيره قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: 14]، ووصف إنابة غير المفعول به بالضعف⁽²⁾، وهو قول البصريين⁽³⁾.

(5) وكذا عند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَتَفَعُّ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119] فهو يقول عن (يوم): «وقيل: إنه خير، ولكنه بنى على الفتح بإضافته إلى الفعل، وليس بصحيح، لأن المضاف إليه معرب»⁽⁴⁾. والقول بوجوب إعراب الظرف المضاف إلى المضارع والجملة الاسمية من أقوال البصريين⁽⁵⁾.

(6) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿لَا جُرْمَ أُنْتُمْ تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَكَ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [غافر: 43] يقول البيضاوى: «(لا جرم) لا ردّ لما دعوه إليه، و(جرم) فعل بمعنى: حق، وفاعله (أن) ما تدعوننى إليه ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة؛ أى حق عدم دعوة أهتكم إلى عبادتها أصلاً...»⁽⁶⁾. وهذا تفسير شيخ البصريين سيبويه⁽⁷⁾، والحق أن ما أخذه البيضاوى من أقوال البصريين أكثر من أعرضه كله هنا⁽⁸⁾.

(1) انظر: الأنوار 2/ 78.

(2) انظر: الأنوار 2/ 388.

(3) انظر: الجمل؛ للزجاجي، ص 78 - 79، اللمع؛ لابن جنى، ص 118، أوضح المسالك 2/ 149، شرح التصريح 1/ 290.

(4) الأنوار 1/ 291.

(5) انظر: أوضح المسالك 3/ 136، شرح التصريح 2/ 42، الأشموني بحاشية الصبان 2/ 257.

(6) انظر: الأنوار 2/ 143.

(7) يقول سيبويه: وأما قوله عز وجل: ﴿لَا جُرْمَ أُنْتُمْ تَدْعُونَنِي إِلَيْهِ لَيْسَ لَكَ دَعْوَةٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ﴾ [النحل: 62] فإن (جرم) عملت فيها لأنها فعل؛ ومعناها: لقد حق أن لهم النار [سيبويه 3/ 138].

(8) انظر: الأنوار 1/ 300، 2/ 113، 341، 342، 386 وغيرها.

أخذه من أقوال الكوفيين :

بالرغم مما غلب على البيضاوي من الأخذ بآراء البصريين وأقوالهم، بل إنه عدّ نفسه واحداً منهم بقوله (أصحابنا البصريين)، إلا أنه لم يتعصب لكل ما قالوا به، فقد اختار بعض أقوال الكوفيين في المسائل الخلافية؛ حيث رجحت عنده أقوال البصريين، وما ورد من ذلك في تفسيره لا يزيد على موضعين فقط؛ وهما :

(أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77] يقول البيضاوي: «و(التَّخَذَ) افتعل من (تَخَذَ) كَاتَّبَعَ من تبع، وليس من الأخذ عند البصريين، وقرأ ابن كثير⁽¹⁾ والبصريان⁽²⁾ (لتخذت) أي لأخذت». فقد فسر الآية على رأى الكوفيين، ثم حكى القراءة الأخرى وشرحها على قول البصريين⁽³⁾ باقتضاب، فقول الكوفيين هو ما اعتمده وسبق إليه.

(ب) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمَ بَنِيهِ وَيَعْقُوبَ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾ [البقرة: 132] يقول البيضاوي: «(يا بني) على إضمار القول عند البصريين، متعلّق بـ (وصّى) عند الكوفيين، لأنه نوع منه ونظيره :

رجلان من ضبّة أخبرانا

إننا رأينا رجلاً عربياً⁽⁴⁾

بالكسر⁽⁵⁾. وهو ما نص عليه غيره⁽⁶⁾.

- (1) هو: عبد الله بن كثير، المكي إمام أهل مكة، وُلِدَ بها سنة 45 هـ وبها تُوفِّي سنة 120 هـ [انظر ترجمته في: غاية النهاية 1/ 433، المستنير 1/ 6].
- (2) يعني بهما: أبو عمرو البصري، وهو: زيان بن العلاء بن عمار المازني، التميمي البصري، وُلِدَ بمكة سنة 68 هـ وتُوفِّي بالكوفة سنة 154 هـ [وانظر ترجمته في: غاية النهاية 1/ 288، المستنير 1/ 6]. ويعني بالبصري الثاني: يعقوب بن إسحاق الحضرمي، وقد سبقت ترجمته ص 22 من هذا الكتاب.
- (3) انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص 396، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 468، التبيان؛ للعكبري 2/ 857 وغيرها.
- (4) البيت من الرجز، ولم يُنسب لقائل [والبيت في الخصائص 2/ 338، خزانة الأدب 4/ 23].
- (5) انظر: الأنوار 1/ 88.
- (6) انظر: التبيان؛ للعكبري 1/ 118، مفاتيح الغيب 2/ 437، الكشف 1/ 313].

تركه الترجيح أحياناً بين الآراء المتعارضة:

وقد يورد البيضاوى المسألة النحوية التى تعرض له فى تفسيره، ويذكر فيها ما قاله أصحاب المدرستين من آراء متعارضة، ومع ذلك فهو يتركها للقارئ ليختار وحده ما يراه، دون أن يتدخل البيضاوى بترجيح رأى أو استبعاد آخر، ومن ذلك:

(أ) فى تفسير قول تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: 3] حيث يقول: «وتقف الكوفية عليها»⁽¹⁾ بالهاء كالأسماء، والبصرية بالتاء كالأفعال»⁽²⁾. هكذا يعرض القولين دون تدخل منه فيها⁽³⁾.

(ب) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ﴾ [القصص: 82] يقول: «(ويكأن) عند البصريين مرَّكَّب من (وى) للتعجب، و(كأن) للتشبيه، والمعنى: ما أشبه الأمر أن الله يبسط الرزق، وقيل: من (ويك) بمعنى: ويلك، وأن تقديره: ويك اعلم أن الله...»⁽⁴⁾. فهو لم يرجِّح قولاً كما رأيت⁽⁵⁾.

انصرافه عن الآراء الخلافية:

وقد تعرض المسألة النحوية للبيضاوى فلا يستقصى ما فيها من آراء خلافية بين المذهبين أو بين علماء المذهب الواحد، بل ينأى بنفسه وبقارئه عن الخوض فى الخلافات تماماً، وربما ذكر فيها رأياً واحداً دون إشارة منه إلى أنه الأرجح، أو أن غيره مرجوح؛ ومن أمثلة ذلك:

(أ) ما يذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: 73] حيث

(1) يعنى (لات).

(2) انظر: الأنوار 2/ 307.

(3) انظر: التبيان؛ للعكبرى 2/ 1097، الجنى الدانى؛ ص 490.

(4) انظر: الأنوار 2/ 201.

(5) نقل سيبويه قول الخليل: أن (ويكان) هى (وى) مفصولة عن (كأن) [انظر: سيبويه 2/ 154]. وذكر الفراء: أن (وى) متصلة بالكاف والتقدير فى (ويك): اعلم أن الله يبسط الرزق [انظر: معانى الفراء 2/ 312، وانظر: الجنى الدانى؛ ص 353].

يقول: «وحذفت تاء الإقامة المعوضة عن إحدى الألفين لقيام المضاف إليه مقامها»⁽¹⁾. والخلاف في المسألة مشهور؛ فسيبويه يرى حذف الألف الثانية لزيادتها وقربها من الطرف، بينما يرى الأخفش أن المحذوفة هي الأولى إذ هي علة التقاء الساكنين بانقلابها عن الواو⁽²⁾، ولكنّ البيضاوي يترك الخلاف بأكمله كما رأيت.

ب) وقد أعاد البيضاوي ذكر المسألة نفسها في موضعٍ آخر؛ فاختار فيها أحد الرأيين السابق الإشارة إليهما دون ذكر الرأي الآخر ودون تعليق لاختيار ما اختار وترك ما ترك، وذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿رِجَالٌ لَا فِئْتِهِمْ بَيْتُةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ [النور: 37]، فقد قال: «عوّض فيه الإضافة من التاء المعوضة عن العين الساقطة بالإعلال...»⁽³⁾. فقد اختار قول الأخفش دون ذكر علة اختياره له وتركه قوله سيبويه⁽⁴⁾.

ج) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْفُؤُهُ لَمْ يَكْذِبْهَا﴾ [النور: 40] يقول: «لم يقرب أن يراها فضلاً أن يراها، كقول ذي الرمة⁽⁵⁾»:

إذا غير النأي المحبين لم يكذب
رئيس الهوى من حُب مية يبرح⁽⁶⁾

مع اشتهاار اختلاف النحاة حول نفى (كاد) وما إذا كان نفيها إثباتاً لخبرها أم توكيداً لنفيها⁽⁷⁾.

(1) انظر: الأنوار 2/ 75.

(2) انظر: شرح الشافية؛ للرضي 1/ 165، أوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 403، شرح التصريح؛ لخالد الأزهرى 2/ 394، شرح الأشموني 4/ 322 - 323.

(3) انظر: الأنوار 2/ 126.

(4) انظر: شرح الشافية؛ للرضي 1/ 165، أوضح المسالك؛ لابن هشام 4/ 403.

(5) البيت من شواهد المفصل؛ ص 271، شرح ابن يعيش 7/ 124، خزنة الأدب 4/ 74، شرح الأشموني 1/ 268، ولم أجده في ديوانه، وفي اللسان (رسم) برواية (لم أجده)، وعليه فلا شاهد فيه.

(6) انظر: الأنوار 2/ 126 - 127.

(7) انظر: في نفى (كاد)؛ التبيان 2/ 973 - 974، شرح المفصل؛ لابن يعيش 7/ 124 - 125، شرح الأشموني 1/ 268 - 269، حاشية الصبان 1/ 268 وغيرها.

وعلى ذلك فإنه يمكن إجمال موقف البيضاوى من مذاهب النحاة وفى آرائهم
الخلافية فيما يلى :

- 1 - أنه كثير الأخذ بآراء البصريين، مع شدة اعتداده بهم إلى حد أن ينسب نفسه إليهم والتعبير عنهم بأنهم (أصحابنا البصريين).
- 2 - ومع ذلك الاعتداد بالبصريين وأقوالهم، فإنه لا يتعصب لكل ما قالوا به، فقد يأخذ بعضًا من أقوال الكوفيين لرجحانها عنده.
- 3 - وأنه فى بعض الأحيان قد يورد الآراء المتعارضة للمدرستين أو لعلماء المدرسة الواحدة دون أن يتعرّض لها بترجيح أو إضعاف.
- 4 - وأنه قد يذكر المسألة الخلافية آخذًا فيها بأحد القولين مع ترك الرأى الآخر دون إبداء أسباب لأخذه ما أخذ أو تركه ما ترك.

رابعاً - موقفه من القراءات في تفسيره :

ذكر البيضاوي في مقدمة تفسيره أن من أهدافه أن «يعرب عن وجوه القراءات المشهورة المعزوة إلى الأئمة الثمانية المشهورين والشواذ المروية عن القراء المعترين»⁽¹⁾. فالقراءات هدف أصيل، وركيزة أساسية في هذا التفسير، والقراءات التي يعرض لها البيضاوي هي السبع المشهورة مضيفاً إليها قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي⁽²⁾، كما يروي قراءات القراء المعترين الشاذة، وهو يوجه كلاً منهما، ويحتج لهما، ولا أرى أن القراءات في هذا التفسير قليلة، كما يرى بعض باحثينا⁽³⁾، إذ لا يغيب عن بالنا أن (أنوار التنزيل) تفسير مختصر، وعلى ذلك فإن مقارنة ما ورد فيه من القراءات بما هو وارد في مثل (الكشاف) للزّحشرى أو (مفاتيح الغيب) للرازي أو (البحر المحيط) لأبي حيّان - ونحوها - ظلم فادح لكلّ منهما.

حرصه على تخريج القراءات :

حرص البيضاوي على تخريج أكثر القراءات التي وردت في تفسيره تخريجاً نحويّاً، دون النظر إلى شهرة قارئها أو عدم شهرته، بل إنه قد لا يهتم بذكر اسم القارئ أحياناً، وهو مع ذلك - غالباً - لا يدع القراءة إلّا بعد أن يوجهها التوجيه النحوي الذي يراه متسقاً مع معنى الآية في ذاتها ومنسجماً مع السياق العام للآيات كلها؛ ومن ذلك :

1 - عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: 161] يقول: «وقرى (والملائكة والناس أجمعون) عطفاً على اسم الله لأنه فاعل في المعنى؛ كقولك: أعجبنى ضرب زيد وعمرو، أو فاعلاً لفعل مقدر نحو: وتلعنهم الملائكة»⁽⁴⁾. فقد خرّج قراءة الرفع بتخريجين مختلفين يتفقان، ومعنى الآية الكريمة⁽⁵⁾.

(1) أنوار التنزيل 3 / 1.

(2) سبقت ترجمته ص 22 من هذا الكتاب.

(3) انظر: التفسير والمفسرون 1 / 298، النحو وكتب التفسير 2 / 877.

(4) الأنوار 1 / 97.

(5) ذكر العكبري: أنها قراءة الحسن.. وخرجها على العطف [انظر: التبيان 1 / 132، وإعراب القرآن؛ للنحاس 1 / 275، والكشاف 1 / 325].

2 - وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثِيُونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: 146] يذكر قراءة ابن كثير⁽¹⁾: «(وكائين) ويذكر أنها مثل كائن، ويوجهها بالقلب المكاني؛ كقولهم: وعملى، في لعمرى، فصار: كائين، ثم حذفت ياؤه الثانية تخفيفاً ثم أبدلت ياؤه الأولى ألفاً على غير القياس كما أبدلت في طائي»⁽²⁾. وهو أوجز ما قيل في تخريج هذه القراءة⁽³⁾.

3 - وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿ثَانِفٌ أَتَيْنَ إِذْهُمَا فِي الْعَارِ﴾ [التوبة: 40] يقول ما نصه: «وقرى (ثاني اثنين) بالسكون على لغة من يجرى المنقوص مجرى المقصور في الإعراب»⁽⁴⁾. وهو تخريج لم يُشر إليه بعض من أورد القراءة⁽⁵⁾.

4 - وهو في قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ﴾ [التوبة: 61] يورد ثلاث قراءات؛ فيذكر قراءة حمزة بجرّ (رحمة) ويخرّجها على العطف على (خير)، ثم يذكر قراءة أخرى بنصب (رحمة) ويخرّجها على أنها علة (يعنى مفعولاً له) فعل دلّ عليه (أذن خير) أى يأذن لكم رحمة، وقراءة ثالثة برفع كل من (أذن خير) منونين على أن (خير) صفة لـ (أذن) أو خبر ثان له⁽⁶⁾، وهو إيجاز دقيق مع حشد ثلاث قراءات لم يجمعها أكثر من تعرضوا للآية⁽⁷⁾.

(1) هو: عبد الله بن كثير، المكي، إمام أهل مكة، وُلِدَ بها سنة 45 هـ وبها تُوفى سنة 120 هـ [انظر: في ترجمته: غاية النهاية 1/ 443، المستنير 1/ 6].

(2) انظر: الأنوار 1/ 83.

(3) فقد أوردته العكبري في (كأين) بحثاً لغوياً مطولاً يضيّق المقام هنا عن ذكره [انظر: التبيان: 297/1 - 298، السبعة؛ لابن مجاهد؛ ص 216، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 410، إعراب القراءات السبع؛ لابن خالويه 1/ 120 وغيرها].

(4) الأنوار 1/ 405.

(5) أشار إلى القراءة ابن جنى في المحتسب [انظر: المحتسب 1/ 289]، والعكبري في «التبيان» ناقلاً الخلاف فيه: هل هو من أحسن الضرورات أم أنه جائز في السعة بدليل وروده في القرآن؟ [انظر: التبيان 2/ 644].

(6) انظر: الأنوار 1/ 410.

(7) اكتفى ابن مجاهد بإيراد قراءة الجر [انظر: السبعة؛ ص 315 - 316]، وأورده أبو جعفر النحاس والعكبري قراءتي الجر والرفع [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 223، والتبيان؛ للعكبري =

5 - وكذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾ [سورة ص: 1] فإنه يورد ثلاث قراءات في ﴿صَّ﴾؛ وهي: الكسر ويخرّجها على التخلّص من التقاء الساكنين، أو أنه فعل أمر من المصاداة؛ أي المعارضة، أي عارض القرآن بعملك، وقراءة الفتح تخلّصاً من الساكنين، أو على أنه على حذف حرف القسم وإيصال الفعل إليه أو إضماره والفتح فيه على أنه مجرور ممنوع من الصرف لكونه علماً على السورة، وقرئ بالجرّ والتنوين لصفه بأنه علم على الكتاب⁽¹⁾، وقد أفاض في القراءات الثلاث غير واحد من المفسرين ومعرّبي القرآن⁽²⁾.

6 - وهو في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا سَبْعًا﴾ [الكهف: 25] يُشير إلى قراءة حمزة والكسائي⁽³⁾ (ثلاثمائة سنين) بالإضافة ويرى أن لها ما يحسنها؛ وهو أن وضع الجمع هنا موضع الواحد فيه جبر لما حُذف من الواحد، وأن الأصل في العدد إضافته إلى الجمع⁽⁴⁾، ولم يصفها بالضعف كما فعل غيره⁽⁵⁾، ونماذج حرصه على تخرّيج القراءات تخرّيجاً نحوياً ما كان منها متواتراً أو شاذّاً عُرِف قارئه - أو لم يُعرف - أكثر من أن يتسع المقام هنا لذكرها⁽⁶⁾.

= 648 / 2]، ولم يذكر قراءة النصب سوى الزمخشري؛ وذكر أنها قراءة ابن أبي عبلة معللاً لها بأن (رحمة) منصوب على العلة [انظر: الكشاف / 2 / 199].
(1) انظر: الأنوار / 2 / 306.

(2) يذكر العكبري أن قراءة الفتح إعراب على المفعولية أي اقرأ صاد أو لالتقاء الساكنين [انظر: التبيان / 2 / 1096]، وقد ذكر القراءات الثلاث كثير من المفسرين والمعرّبين [انظر: إعراب النحاس / 3 / 449 - 450، الكشاف / 3 / 358، معاني الفراء / 2 / 396، المحتسب / 2 / 230].
(3) الكسائي: هو علي بن حمزة، النحوي، ويكنى (أبا الحسن)، ولُقّب بالكسائي لأنه أحرم في كساء، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة، تُوفّي سنة 189 هـ [انظر: طبقات الزبيدي؛ ص 138، الفهرست؛ ص 103، الإنباه / 2 / 256].

(4) انظر: الأنوار / 2 / 9.
(5) وصف العكبري هذه القراءة بالضعف [انظر: التبيان / 2 / 844، إعراب القرآن؛ للنحاس / 2 / 453 - 454، إعراب القراءات السبع؛ لابن خالويه / 1 / 389].
(6) انظر: الأنوار / 1 / 152، 406، 432، 100 / 2، 306 - 307 وغيرها.

منهجه في ترجيح القراءات أو إضعافها :

لم يكثر البيضاوى - فيما عرضه من القراءات - من التدخل بردّ قراءة أو قبولها، أو ترجيح قراءة أو إضعافها، ولكنه حين يتدخل للحكم على هذه القراءات فإنه - غالباً - يقرن الحكم بالتعليل الذى يراه، وهو يختلف من قراءة إلى أخرى، ويتضح ذلك مما يلي :

1 - فقد يرجّح قراءة أو يضعّف أخرى لسبب يتصل بقاعدة نحوية؛ ومن ذلك:

(أ) قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: 38] «جملتان عند سيبويه؛ إذ التقدير: فيما يُتلى عليكم السارق والسارقة؛ أى حكمها، وجملة عند المبرد، والفاء للسببية دخل الخبر لتضمنها معنى الشرط، إذ المعنى: والذى سرق والتى سرقت، وقرئ بالنصب، وهو المختار فى أمثاله، لأن الإنشاء لا يقع خبراً إلا بإضمار وتأويل»⁽¹⁾. فعلة الترجيح هنا قاعدة نحوية بحثة؛ وهى أن جملة الخبر لا تكون إنشائية بل تحتاج إلى ضرب من الإضمار والتأويل فما لا يحتاج إلى ذلك أولى بالاختيار⁽²⁾.

(ب) وفى تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَنْفَرُوا لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ﴾ [هود: 89] يذكر أن (جرم) متعدّ إلى مفعولين، ثم يورد قراءة ابن كثير (يجرمنكم) بضم الياء، على أن ماضيه (أجرم)، وهمزته للتعدية من الواحد إلى الاثنين، ويرى أن قراءة فتح الياء أفصح، لأن (أجرم) أقلّ دوراً على السنة الفصحاء⁽³⁾، فهو يرد قراءة الضم لضعف السماع بها⁽⁴⁾.

(1) الأنوار 1/ 265.

(2) والنصب اختيار سيبويه [انظر: سيبويه 3/ 476]، والرفع اختيار الجمهور وعلى رأسهم الفراء [انظر: معانى القرآن للفراء 1/ 306]، واختاره أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن له 2/ 19]، والكشاف 1/ 611 - 612، وانظر بهامش الكشاف: حاشية الشريف الجرجاني 1/ 611 - 612، والبحر المحيط 3/ 476.

(3) انظر: الأنوار 1/ 467.

(4) أجاز العكبرى القراءتين دون تعقيب [انظر: التبيان 2/ 712]، وذكر ابن جنى أنها قراءة يحمي والأعمش [انظر: المحتسب 1/ 327]، وذكرها النحاس منسوبة إليها [انظر: إعراب القرآن: =

ج) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيُسَّرُ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126] فهو يصف قراءة (أطرّه) بإدغام الضاد في الطاء بأنها ضعيفة؛ مستندًا إلى قاعدة نحوية وهي: أن حروف (ضم شفر) يُدغم فيها غيرها دون العكس⁽¹⁾، ولا يكاد يخالف في ذلك عامة المعريين⁽²⁾.

د) وقد يشتد في رده للقراءة كما في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فهو يورد قراءة تخفيف الهمزة الثابتة بين بين في (أأنذرتهم) وقلبها ألفًا، ويصفها بأنها لحن لسبيين؛ أولهما: أن الهمزة المتحركة لا تنقلب ألفًا، وثانيهما: أنه يؤدي إلى الجمع بين الساكنين⁽³⁾ على غير حده، وهو ما يوافق أقوال النحاة والمعريين⁽⁴⁾.

هـ) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا آتِنَا آتِنَةً وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111] وبعد أن ذكر عدة قراءات في (أرجه) وخرّجها جميعًا، يذكر قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان⁽⁵⁾ (أرجئه) بالهمزة وكسر الهاء، ذاكراً أن النحاة لا يرتضونها.. معللاً ذلك بأن الهاء لا

= للنحاس 2/ 299]، ونسب صاحب اللسان إلى الفراء قوله بعد ذكر القراءة بالضم: وكلام العرب بفتح الياء [اللسان، جرم].

(1) انظر: الأنوار 2/ 86 - 87.

(2) قال أبو جعفر النحاس: وروى عن ابن محيصة أنه كان يدغم الضاد في الطاء، قال أبو جعفر: وهذا لا يجوز؛ لأن في الضاد تفشياً فلا تُدغم في شيء، ولكن يجوز أن تُدغم الطاء فيهما، كما قالوا: ضجع [إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 261، سيبويه 4/ 465 - 466، الكشاف 1/ 311، الممتع؛ لابن عصفور 2/ 690 - 691].

(3) انظر: الأنوار 1/ 22.

(4) أهمل النحاس ذكرها من بين ثمانية أوجه في الآية [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 184 - 185]، وذكرها العكبري ولم يلحظها [انظر: التبيان 1/ 22]، ويذكر سيبويه أن هذا الإبدال ليس بقياس مطرد [انظر: سيبويه 3/ 553 - 554، والممتع 1/ 404، وشرح الرضي على الشافية 3/ 65 - 66].

(5) هو: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان، القرشي الدمشقي، ويكنى (أبا عمرو)، وُلِدَ سنة 173 هـ وتُوفِّيَ بدمشق سنة 242 هـ، وهو أحد راوي ابن عامر [انظر في ترجمته: المستنير في تخريج القراءات 1/ 9].

تُكسر إلا إذا سبقت بكسر أو ياء ساكنة، ثم يوجهها بأن الهمزة لما كانت تُقلب ياء أُجريت مجراها⁽¹⁾، ولم يخالفه في ذلك أحد ممن اطلعت على كتبهم⁽²⁾.

(و) وحين يتعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ نَدَعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلَكُمْ﴾ [الأعراف: 194] فإنه ينكر قراءة تخفيف (إن) ونصب (عبادًا) على أنها (إن) النافية العاملة عمل ليس، وحجته في إنكارها أنه لم يثبت مثله⁽³⁾، ولم يُجزه من المتقدمين سوى المبرد وتابعه المتأخرون⁽⁴⁾.

2 - وقد يختار القراءة لأن المعنى بها يكون أبلغ وأوقع؛ ومن ذلك :

(أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿لِيَمِيزَ اللَّهُ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: 37] يقول: «وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب (ليميِّز) وهو أبلغ من الميز»⁽⁵⁾، فترجيحه قائم على أن (فَعَلَ) أبلغ من (فَعَل) في أداء معنى التفرقة بين المتغايرين⁽⁶⁾.

(1) انظر: الأنوار 1/ 353.

(2) وصف ابن مجاهد قراءة ابن ذكوان بأنها: وَهْمٌ [انظر: السبعة؛ لابن مجاهد، ص 288]، وبمثل هذا قال ابن خالويه [انظر: إعراب القراءات السبع وعللها 1/ 198]، ووصف العكبرى القراءة بالضعف، وسعى إلى تحريجها بأنها على اتباع الهاء كسرة الجيم لضعف الحاجز بينها [انظر: التبيان 587/1].

(3) انظر: الأنوار 1/ 371.

(4) لم يذكر سيبويه مجيء (أن) بمعنى (ما) الحجازية، ولم ترد عنده إلا في سياق الاستثناء مستشهداً عليها بقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْكُفْرَانَ إِلَّا فِي عُرُورٍ﴾ [الملك: 20] [انظر: سيبويه 3/ 152].. وحكى المبرد إجازة غير سيبويه نصب خبرها على تشبيهها بليس [انظر: المقتضب 1/ 359].. ويقول ابن يعيش بعد أن أورد قول سيبويه والمبرد: بأن القياس يأبى إعمالها، ولم يوجد من السماع في إعمالها مثل ما وجد مع (ما) [انظر: شرح المفصل؛ لابن يعيش 8/ 113].. والمتأخرون على إعمالها [انظر: التسهيل؛ ص 57، أوضح المسالك 1/ 291 وغيرهما].

(5) انظر: الأنوار 1/ 383.

(6) يرى بعض النحاة واللغويين أن (ماز) و(ميز) بمعنى واحد [ومن هؤلاء انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 241، التبيان 1/ 314، القاموس المحيط (ماز) واللسان (ميز)]. =

(ب) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنْ تَحَرَّصَ عَلَىٰ هُدَاهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [النحل: 37] يذكر أن: «قراءة غير الكوفيين (لا يهدى) بالبناء للمفعول أبلغ»⁽¹⁾. ولعله يعنى أن المعنى بها يكون أقوى في الدلالة على عظمة إرادة الله في مقابلة إرادة غيره؛ وهو أبلغ من نفي هداية الله لمن يضلّه سبحانه⁽²⁾.

(ج) وحين يعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿تِلْكَ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الفاحة: 4] فإنه يورد قراءة غير عاصم والكسائي ويعقوب (ملك يوم الدين)، ويذكر أن ما قرءوا به هو المختار معللاً ذلك بثلاثة أمور؛ أولها: لأنها قراءة أهل الحرمين، وثانيها: تعضيد المعنى فيها بقوله تعالى: ﴿لَمَنِ أَلْمَلِكُ الْيَوْمَ﴾ [غافر: 16]، وثالثها: لما فيها من التعظيم⁽³⁾، وأكثر المفسرين والمعبرين على ما قال⁽⁴⁾.

(د) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْفَظُ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا تَكْبَرًا﴾ [هود: 81] يقول ما نصه: «... (إلا امرأتك) استثناء من قوله: (فأسر بأهلك)، ويدل عليه أنه قرئ (فأسر بأهلك بقطع

= ومن ذكروا أن (ميز) تُفيد التكثير: أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن له 187/2، والرضي؛ انظر: شرحه على الشافية 92/1، 94].

(1) انظر: الأنوار 1/544.

(2) وقد احتجوا لقراءة الضم بقراءة أبي (لا هادي لمن أضله الله) [انظر: معاني القرآن؛ للفرأ 99/2].. وعليها إن لفظ الجلالة اسم (إن) و(يضل) هو الخبر، وعلى قراءة الفتح فالتقدير: من يهده لا يضلّه [انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/353 - 354، التبيان 2/794، إعراب النحاس 2/253 - 254].. ويرجح الزمخشري قراءة الضم لتعضيدها بقراءة أبي السابقة [انظر: الكشاف 2/409].

(3) انظر: الأنوار 1/8.

(4) يذكر ابن مجاهد أن حُجَّة من قرأ (مالك) أنه أمدح لأنه يجمع الاسم والفعل، وحُجَّة من قرأ (ملك) أن (ملك) يجمع مالكا، و(مالك) لا يجمع ملكا [انظر: السبعة؛ ص 104].. ويضيف ابن خالويه: أن المالك قد لا يكون ملكا، والمملك لا يكون إلا مالكا [انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/47، والتبيان 1/6].. وقد رجَّح الزمخشري قراءة (ملك) بها ذكره البيضاوي [انظر: الكشاف 1/56 - 57].

من الليل إلا امرأتك)، وهذا إنما يصحّ على تأويل الالتفات بالتخلف، فإنه إن فُسِّرَ بالنظر إلى الوراء في الذهاب ناقض ذلك قراءة ابن كثير وأبي عمرو بالرفع على البدل من (أحد)، ولا يجوز حمل القراءتين على الروایتين في أنه خَلَّفَهَا مع قومها، أو أخرجها فلما سمعت صوت العذاب التفتت وقالت: يا قوماه... فأدركها حجر فقتلها، لأن القواطع لا يصح حملها على المعاني المتناقضة، والأولى جعل الاستثناء في القراءتين من قوله (ولا يلتفت) مثله في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [النساء: 66]، ولا يبعد أن يكون أكثر القراء على غير الأفضح⁽¹⁾. فهو يرد قراءة النصب على جعل الاستثناء من (فأسر بأهلك) لأنه يؤدي إلى تناقض المعنى⁽²⁾.

3 - وقد يترك الترجيح بين ما يذكره من القراءات :

فهو قد يناقش هذه القراءات مناقشة نحوية كاملة، ثم لا يتدخل فيها بقبولٍ أو ردٍّ، أو بترجيحٍ أو إضعافٍ؛ ومن ذلك:

أ) عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران: 180] فقد أشار إلى أن الفعل (بحسب) قرئ بالياء وبالتاء، فمن قرأ بالتاء قدر مضافاً ليتطابق المفعولان، أي ولا تحسبن بخل الذين يبخلون هو خيراً لهم، وكذا من قرأ بالياء سواء جعل الفاعل ضمير الرسول صلوات الله وسلامه عليه أو كل من يحسب، فإن جعل الموصول هو الفاعل كان المفعول الأول محذوفاً لدلالة (يبخلون) عليه، والتقدير: ولا يحسبن البخلاء بخلهم هو خيراً لهم⁽³⁾، فلا اختيار ولا إنكار مع مناقشة القراءتين مناقشة نحوية وما

(1) الأنوار 1/ 465.

(2) ذكر ابن خالويه: أنه على قراءة الرفع يكون الاستثناء من الالتفات؛ فالمرأة من أهل لوط، وعلى قراءة النصب استثناء من (أسر)، فالمرأة ليست من أهل لوط [انظر: إعراب القراءات؛ لابن خالويه 1/ 292]، وذكر أبو جعفر اختيار قراءة النصب؛ وهو استثناء من (أسر) [انظر: إعراب النحاس 2/ 196-197، البحر المحيط 5/ 248، التبيان 2/ 710].

(3) انظر: الأنوار 1/ 192.

يترتب على كل قراءة من المعنى⁽¹⁾.

ب) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا﴾ [النساء: 128] فقد ذكر قراءة (يصلحا)، ثم ذكر قراءة الكوفيين (يُصلحا) من أصلح بين المتنازعين، وعلى هذا ينتصب (صلحا) على المفعولية، و(بينهما) ظرف أو حال، أو منصوب على المصدرية، وعليه يُنصب (بينهما) على المفعولية، أو يكون المفعول به محذوفاً.. ثم ذكر قراءة ثالثة وهى (يصلحا) من أصلح؛ أى اصطلاح⁽²⁾. فقد أورد القراءات الثلاث في (يصلحا)؛ شارحاً ما يترتب على كل بنية له من أثر على التركيب من الوجهة النحوية والمعنوية دون أن يرجح قراءة منها أو يضعف أخرى⁽³⁾.

ج) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعِدًّا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾ [المائدة: 95] يروى ثلاث قراءات في (جزاء) و(مثل)؛ وهى أن يُرفعا على أن (جزاء) مبتدأ حُذِف خبره، و(مثل) نَعَتْ له؛ والتقدير: فعليه جزاء أو واجبه جزاء يُبَاثِل ما قتل من النعم؛ وهى قراءة الكوفيين ويعقوب... وحكى عن الباقيين على إضافة المصدر إلى مفعوله وإقحام (مثل) بينهما؛ والمعنى: فعليه أن يُجْزَى مثل ما قتل... ويروى قراءة بنصبهما على معنى: فليُجْز، أو فعليه أن يُجْزَى جزاءً يُبَاثِل ما قتل⁽⁴⁾، وهو مع ذلك لم يُفاضل بين القراءات الثلاث مطلقاً⁽⁵⁾.

(1) ذكر القراءتين بعض العلماء دون ترجيح إحداهما؛ ومنهم ابن مجاهد [انظر: السبعة؛ ص 219 - 220]، وابن خالويه [انظر: إعراب القراءات السبع وعللها 1/ 124]، والزنجشري [انظر: الكشف 1/ 483 - 484]، بينما رجح بعضهم قراءة الياء واصفاً قراءة التاء بالضعف [انظر: التبيان 1/ 314 - 315]، ورجح بعضهم قراءة التاء واصفاً قراءة الياء بأنها بعيدة جداً [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 421 - 422].

(2) انظر: الأنوار 1/ 240.

(3) ولم أجد من رجح قراءة منها على غيرها. [انظر: السبعة؛ ص 238، إعراب ابن خالويه 1/ 137 - 138، إعراب القرآن؛ للنحاس 1/ 492 - 493، المحتسب 1/ 201، التبيان 1/ 951، الكشف 1/ 568].

(4) انظر: الأنوار 1/ 283.

(5) أورد القراءات الثلاث غير واحد من المفسرين والمعرّبين دون أن يفاضل بينها أحدهم. [انظر: السبعة؛ لابن مجاهد؛ ص 247 - 248، إعراب القرآن؛ للنحاس 2/ 40 - 41، إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/ 149، التبيان؛ للعكبري 1/ 460، الكشف 1/ 644 - 645].

(د) وعند تعرُّضه لتفسير قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَةٌ﴾ [الأنعام: 90] يروى في هاء (اقتده) أربع قراءات: أثبتها في الدرج ساكنة ابن كثير ونافع⁽¹⁾ وأبو عمرو⁽²⁾ وعاصم⁽³⁾ إجراء للوصل مجرى الوقف.. وحذفها في الوصل حمزة والكسائي.. وأشبعها بالكسر ابن عامر برواية ابن ذكوان... والرابعة لابن عامر برواية هشام⁽⁴⁾ بكسرها دون إشباع⁽⁵⁾. فقد اكتفى بعرضها وتوجيهها التوجيه النحوى الكامل دون أن يفاضل بينها⁽⁶⁾. ويضيق المقام عن عرض النماذج الكثيرة التى أوردها البيضاوى في القراءتين أو القراءات، وبعد مناقشتها وتخليجها وتوجيه المعنى عليها ينفذ يده منها دون أن يرجح واحد منها أو يضعف أخرى⁽⁷⁾.

البيضاوى والتهجم على القراء:

على الرغم من إقرار عامة النحاة بجميع مذاهبهم وعلى اختلاف أزمنتهم وأمكنتهم - بأن القرآن الكريم هو المصدر الأول للسماح؛ الذى هو الأساس الأول الذى بُنيت عليه كافة

(1) هو: أبو رويم نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثى، أصله من أصفهان، وكان إمام دار الهجرة في زمانه، وتُوفِّي بها سنة 169 هـ [انظر ترجمته في: غاية النهاية 2/ 330].

(2) هو: زيان بن العلاء بن عمار بن العريان المازنى التميمى البصرى، وُلِدَ بمكة سنة 68 هـ وتُوفِّي بالكوفة سنة 154 هـ [انظر في ترجمته: غاية النهاية 1/ 288].

(3) هو: عاصم بن بهدلة أبي النجود الأسدى؛ ويكنى أبا بكر، وهو من التابعين، وكان شيخ الإقراء، ومن أحسن الناس صوتاً بالقرآن، تُوفِّي بالكوفة سنة 127 هـ [انظر في ترجمته: غاية النهاية؛ لابن الجزرى 1/ 346].

(4) هو: هشام بن عمار بن نصير القاضى الدمشقى، ويكنى أبا الوليد، تُوفِّي سنة 245 هـ [انظر في ترجمته: المستنير 1/ 9].

(5) انظر: الأنوار 1/ 310.

(6) يورد ابن مجاهد القراءات ثم يصف قراءة تحريك الهاء بأنها غلط [انظر: السبعة؛ ص 262]، ومثله ابن خالويه [انظر: إعراب القراءات له 1/ 164]، وأجاز العكبرى أن تكون الهاء المتحركة هاء ضمير المصدر [انظر: التبيان 1/ 517 - 518].

(7) انظر: الأنوار 1/ 183، 318، 405، 410، 9/ 2، 306 - 307 وغيرها كثير.

علوم اللغة وعلى رأسها علم النحو⁽¹⁾، والقرآن الكريم لم يصل إلينا إلا من خلال القراءات المختلفة، وعليه فإن من يتخذ من القرآن الكريم حُجَّتَه في إثبات حُكْم أو نفى حُكْم آخر فينبغي أن يقبل بجميع القراءات التي ورد بها، فإن القراءة سُنَّة متبعة، وهي راجعة في نهاية الأمر إلى النبي ﷺ⁽²⁾.

ومع ذلك فقد اجترأ بعض النحاة على بعض القراء ووصفوا بعض قراءتهم بالخطأ، وحثّوهم، بل وصل الأمر ببعضهم إلى حدّ وصف بعض النحاة بعض القراء بسماجة الذوق ورذالة الطبع ونحو ذلك⁽³⁾.

ويقتضينا الإنصاف أن نوه بعدد من النحاة الذين انبروا للدفاع عن القراء وسعوا إلى تحريج ما ورد منها شاذاً لا يتفق مع أقيسة النحو وأصوله السماعية، والعمل على أن يجدوا لكل قراءة منها مستنداً من السماع أو القياس؛ ك«أبي على الفارس في (الحجّة)، وابن جنى في (المحتسب) و(إعراب القراءات السبع وعللها)، و(مختصر شواذ القراءات) لابن خالويه» وغيرها. وهو جهد كبير يحسب لهؤلاء العلماء الكبار، يضع الأمور في نصابها، ويُعيد للقراء والقراءات - متواترها وشاذّها - ما ينبغي أن يكون لهم ولها من فضل الكرامة ورفع المنزلة.

والبيضاوي قد تعرّض للقراءات بقدر كبير في تفسير ليس بالكبير، وقد تناول فيه متواتر القراءات وشاذّها، وقد كان بدهياً ألا يُتقبل جميع ما أورد من القراءات بالرضا التام والاستحسان الكامل، فقد لا يوافق القارئ فيها جاءت به قراءته من الأحكام النحوية، ومع

(1) انظر: الاقتراح في علم أصول النحو؛ للسيوطي؛ ص 27 - 28، النشر في القراءات العشر 10/2.

(2) انظر: المرجعين السابقين، وأصول النحو؛ للأستاذ سعيد الأفغاني، ص 29 - 45، إعراب القراءات السبع وعللها؛ لابن خالويه 1/198، أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي؛ ص 45 وما بعدها.

(3) انظر: الكشف؛ للزمخشري 1/310 - 311، 2/54 وغيرها.

ذلك فإن عدم موافقته القارئ في قراءته لم يصل به إلى حد التهجم ونعت القارئ بما لا يليق من الصفات - وإليك بعض النماذج:

(أ) فهو يصف قراءة تخفيف ثانی الهمزتين ألفاً في قوله تعالى: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: 6] - يصفها بأنها لحن⁽¹⁾.

(ب) وفي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ وَيُسِّرُ الْمَصِيرُ﴾ [البقرة: 126] يقول عن قراءة إدغام الضاد في الطاء في (فأضطره) (وهو ضعيف)⁽²⁾.

(ج) وحول قراءة تسكين الراء من (أرنا) في قوله تعالى: ﴿وَأَرِنَا مَتَاعَنَا وَتَبَّ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 128] يقول البيضاوى: «وفيه إجحاف؛ لأن الكسرة منقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها»⁽³⁾.

(د) وهو في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُفَّتْ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: 137] (زين) للمفعول ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مفصلاً بينهما بمفعول المصدر؛ يقول: «وهو ضعيف في العربية معدود من ضرورات الشعر»⁽⁴⁾.

(هـ) وأما قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان بكسر الهاء وسكون الهمزة في (أرجئه) من قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ﴾ [الأعراف: 111] فيقول عنها البيضاوى: «فلا يرتضيه النحاة؛ فإن الهاء لا تُكسر إلا إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة، ووجهه: أن الهمزة لما كانت تُقلب ياء أُجريت مجراها»⁽⁵⁾.

(1) انظر: الأنوار 1 / 22.

(2) انظر: الأنوار 1 / 86 - 87.

(3) انظر: الأنوار 1 / 87.

(4) انظر: الأنوار 1 / 322.

(5) انظر: الأنوار 1 / 353.

فالبيضاوي لم ينتزه عن نقد القُرَّاء وتخطئتهم في بعض الأحيان، ولكن الإنصاف يقتضينا أن نُقر للرجل بعدم القسوة على القُرَّاء أو الشدة في التهجم عليهم، وإنما نجد عبارته النقدية غاية في الهدوء واللين ورقة الألفاظ، وسماحة العبارة، فهو لم يستخدم لفظة (اللحن) سوى مرة واحدة، بل يستعمل لفظة (ضعيف) أو أن في القراءة (إجحافاً) أو (لا يرتضيه النّحاة)؛ وهي تعبيرات تسيل رقة وسماحة إذا ما قُورنت بعبارات غيره⁽¹⁾.

ونستطيع أن نوجز موقف البيضاوي من القراءات والقُرَّاء فيما يلي:

- 1 - أنه جمع في تفسيره بين القراءات المتواترة والشاذة مع حرصه على تخريج أغلبها تخريجاً نحوياً، مع الاحتجاج لها بالقياس أو السماع أو غيرها من مصادر الاحتجاج النحوي.
- 2 - أنه كان ذا رأى فيما يُورده من قراءات باختيار إحداها أو رد أخرى؛ وأن ذلك يقوم إمّا على سبب يتصل بالقاعدة النحوية ومدى توافق القراءة معها أو مخالفتها لها، وإمّا لسبب يتصل بالمعنى وما إذا كان المعنى على تلك القراءة أبلغ وأوقع في النفس أو لأن المعنى على قراءة أخرى يبدو متناقضاً أو غير ذي فائدة، وربما ترك البيضاوي أمر الترجيح أو الإضعاف لقارئه دون تدخل منه في ذلك.
- 3 - وأنه جرى على عادة بعض النّحاة من تخطئة القُرَّاء ووصف بعض قراءتهم بالضعف أو باللحن. ولكن الأمر لم يصل عنده إلى حدّ التهجم الشنيع الذي بلغه بعض النّحاة من وصف بعض القراءات بأنها سمجة أو مردولة أو غير ذلك من قبيح الصفات.

(1) من أقوى الأمثلة على تلك العبارات الشديدة والنعوت القاسية التي يوجهها الزّمخشرى إلى القُرَّاء في كتابه الكشف؛ كقوله في قراءة (أرنا مناسكنا) يكون بسكون الراء: (وقد استرذلت لأن الكسرة منقولة من الهمزة...) [الكشاف 1/ 311].. وقوله عن قراءة ابن محيصن (أطره) بإدغام الضاد في الطاء: (وهي لغة مردولة) [الكشاف 1/ 311].. وقوله في قراءة ابن عامر المشهورة لقول الله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم): (وأما قراءة ابن عامر فشئ لو كان في مكان الضرورات؛ وهو الشعر لكان سمجاً مردولاً.. فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحُسن نَظْمه وجزالته) [الكشاف 2/ 54].

خامساً - الشواهد والأمثلة النحوية فى تفسيره :

مع كثرة تعرض البيضاوى لمسائل النحو فى تفسيره بيئاً لأوجه الإعراب الجائزة فى الآيات الكريمة أو تخريجاً لما يرد فى بعض هذه الآيات من قراءات؛ فإن ذلك كان يقتضيه أن يورد من الشواهد ما يدل على صحة ما يذكره من الأحكام النحوية، وربما دفعه حرصه على توضيح حكم نحوى إلى إيراد بعض الأمثلة على جهة الشرح، والتفسير، ونحن إذ ندرس كلا من شواهد البيضاوى وأمثله النحوية فى تفسيره هذا لنؤكد ما سبق أن ذكرناه من أننا بإزاء دراسة كتاب تفسير لا كتاب نحو، وأن النحو لا يعدو أن يكون واحداً من روافده العديدة، ومع ذلك فإننا نسعى هنا إلى تبين ملامح نهجه النحوى فى تفسيره، ومن هذه الملامح مسلكه فى إيراد شواهد وأمثله النحوية فى ثنايا تفسيره، ويحسُن بنا إيثاراً للدقة؛ أن ندرس الشواهد والأمثلة كلا على حده...

أ - الشواهد النحوية :

أخذ البيضاوى شواهد النحوية فى تفسيره من مصدرين من مصادر السماع النحوى؛ وهما: القرآن الكريم، وكلام العرب؛ شعره ونثره - وكان نهجه فى الاستشهاد بهما على ما يلي:

٦ - القرآن الكريم :

وقد جعله البيضاوى معتمده الأول فى معظم استشاداته، ولا عجب فى ذلك فالقرآن الكريم هو المصدر الأول لشواهد النحاة، وهو قانونهم الأعلى الذى يرجعون إليه ويحتكمون إلى آياته الكريمات كلما أشكل عليهم أمر من أمور علمهم أو شَجَرَ بينهم خلاف فى حكم من أحكامه^(١). والبيضاوى يستشهد بالقرآن الكريم بمختلف قراءاته المتواترة والشاذة، وهو غالباً ما يبدأ بالاستشهاد بالقراءة المشهورة ثم يثنى بغيرها، وربما قَصَرَ استشاده على غير القراءة

(١) انظر: الاقتراح؛ للسيوطى، ص 37، 38، منهج السيوطى فى أصول النحو؛ للدكتور شهاب النمر إسماعيل، ص 56، 57.

المشهورة لموافقتهما ما يذهب إليه من الآراء أو الأحكام النحوية أو لملاءمتها للمعنى الذى يراه في تفسير الآية الكريمة، ومن ذلك:

(أ) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: 12] فهو يذكر أن في قوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ أبلغ لما ادّعه هؤلاء الكفار لتصدر الآية بـ (ألا) المنبهة التى تُفيد تحقيق ما بعدها، فإن همزة الاستفهام التى للإنكار إذا دخلت على النفى أفادت التحقيق، وأن نظيره في ذلك قوله تعالى: ﴿أَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِرٍ عَلَيَّ أَنْ مَحِيَّ الْمَوْتُ﴾ [القيامة: 40]⁽¹⁾. فقد استشهد بالآية الأخيرة على صحة الحُكم الذى ذكره من أن همزة الاستفهام الإنكارى حين تدخل على النفى تُفيد تحقق ما بعدها⁽²⁾.

(ب) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62] يُجيز أن تكون (مَنْ) مبتدأ، و(فلهم أجرهم) خبره، والجملة خبر (إن)⁽³⁾، وأن يعرب (مَنْ) بدلا من اسم (إن)، وعليه يكون خبرها (فلهم أجرهم).. ثم يرد قول سيبويه يمنع مجيء الفاء في خبر (إن) باستشهاده بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَتَنَّا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: 10]⁽⁴⁾. فقد أورد الآية الأخيرة شاهداً على جواز دخول الفاء خبر (إن) لما جاء اسمها موصولاً، فيقاس عليه (مَنْ) سواء كانت موصولة أو شرطية لما فيها معاً، من معنى العموم⁽⁵⁾.

(1) انظر: أنوار التنزيل 27/1.

(2) قال الرضى: وإذا دخلت الهمزة على النافية فلمحض التقرير... وهى فى الحقيقة للإنكار؛ وإنكار النفى إثبات. شرح الرضى على كافية ابن الحاجب 2/388 - 389، وانظر: أوضح المسالك 2/28، همع الهوامع 147.

(3) يعنى فى أول الآية؛ وهى قول تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله...).

(4) انظر: الأنوار 66/1.

(5) أخطأ البيضاوى النقل عن سيبويه هنا؛ فسيبويه يُجيز دخول الفاء فى خبر إن، وقد استشهد بآية سورة البروج وبغيرها [انظر: سيبويه 3/103].. ويقول الرضى: ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛ لأن تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة، وقد تقدّم أن ما يؤثر فى الجملة فلا يدخل على جملة مصدرية =

ج) وكذلك عند تفسيره قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِن دُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾ [البقرة: 128] فقد أجاز أن تكون (مِنْ) للتبويض، ثم أجاز أن تكون للتبيين؛ واستشهد عليه بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ﴾ [النور: 55]، ولما كانت (مِنْ) في الآية موضع التفسير فاصلة بين العاطف والمعطوف فقد استشهد على جواز ذلك بقوله تعالى⁽¹⁾: ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: 12]، فقد أثبت بالشاهدين على جواز مجيء (مِنْ) لمعنى التبيين، وأنها قد تفصل بين العاطف والمعطوف⁽²⁾.

د) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ ءَابَاؤُنَاكَ ءِزْهَعَمَ وَإِسْتَعْجِلَ وَإِسْحَقَ إِلَهًا وَحِدًا﴾ [البقرة: 133] فقد أعرب (إلهًا) بدلا من قوله (إله آباءك)؛ لتعذر إعرابه عطف بيان أو توكيدا، مستشهدا على صحة جوازه بقوله تعالى: ﴿إِلَٰهًا صَيِّبًا ۝١٥ نَاصِيَةً كَذِبًا خَاطِبَةً﴾ [العلق: 15، 16]⁽³⁾. فإن فيما استشهد به دليلا على جواز إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة بخلاف توكيد المعرفة بالنكرة الموصوفة أو عطفها عليها؛ فهو غير جائز⁽⁴⁾.

هـ) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65] فهو يرى أن (لا) في (فلا وربك) مزيدة لتأكيد القسم ليست لتأكيد النفي في (لا

= بلازم التصدر إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرف في الشرطية جاز أن يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا؛ وهو (إن)، نحو قوله تعالى: (إن الذين فتنوا المؤمنين) [كافية الرضى 102/1].

(1) انظر: الأنوار 87/1.

(2) انظر: الجنى الدانى؛ ص 309، 310، شرح المفصل؛ لابن يعيش 12/8، أوضح المسالك 21/3.

(3) انظر: الأنوار 89/1.

(4) قال ابن يعيش - بعد ذكر (آية العلق) -: «ولا يحسن بدل النكرة من المعرفة حتى توصف نحو الآية؛ لأن البيان مرتبط بها جميعا [شرح المفصل؛ لابن يعيش 68/3]. وأما التوكيد وعطف البيان فهما أقرب إلى الصفة، ولذا وجب متابعتها لمتبوعها تعريفاً وتنكيراً [انظر: المرجع السابق 44/3، 72].»

يؤمنون)؛ مستدلاً على ذلك بالإتيان بها مزيدة في الإثبات، مستشهداً على ذلك بقوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: 1] (1)، فورود (لا) زائدة في الإثبات فيما استشهد به دليل على أنها في الآية المراد تفسيرها مزيدة لتأكيد القسَم لا لتأكيد النفي بعدها ومظاهرتة (2). ما أورده هنا قليل من كثير تضيق صفحات هذا البحث عن حصره، فهو مبثوث في أثر صفحات تفسير البيضاوي.

2 - كلام العرب :

أكثر البيضاوي من الاستشهاد بكلام العرب؛ ولا سيما بالشعر منه، وهو ما نبدأ بالحديث عنه...

أ) شواهد الشعرية :

استشهد البيضاوي بالشعر كثيراً عند تناوله المسائل النحوية في تفسيره ومن ذلك:

1 - في تفسيره قوله تعالى: ﴿عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْفَائِزِينَ﴾ [الفاتحة: 7] فقد أعرب (غير المغضوب عليهم) بدلا من (الذين) (3) على معنى أَنَّ الْمُنْعَمَ عَلَيْهِمْ هُمُ الَّذِينَ سَلِمُوا مِنَ الْغَضَبِ وَالضَّلَالِ، أو صفة له مبيّنة مقيدة على معنى: أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة؛ وهي نعمة الإيمان، والنعمة المقيدة؛ وهي السلامة من الغضب والضلال... وإنما يصح إعرابها صفة بأحد تأويلين: إمّا إجراء الموصول مجرى النكرة إذا لم يقصد به معيّن مثل المحلّي بـ(أل)؛ في قوله الشاعر:

* ولقد أمرُّ على اللئيم يسبني * (4)

(1) انظر: الأنوار 1/ 222.

(2) منع الفراء زيادة (لا) في الآية وذكر أنها لكلام الكفار [انظر: معاني القرآن؛ للفراء 3/ 207].. وأثبتته أبو جعفر النحاس [انظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 5/ 77 - 78، وتفسير القرطبي 19/ 89]. (3) يعني من قوله تعالى: (صراط الذين أنعمت عليهم).

(4) هذا صدر بيت لرجل مولد من بني سلول وعجزه: فأعف ثم قلت لا يعنيني [وهو من شواهد: سيبويه 3/ 24، الخصائص 3/ 330، الخزانة 1/ 173، 528، الهمع 1/ 9، 2/ 140، الأشموني 1/ 180، التصريح 2/ 111]؛ والشاهد فيه هنا إجراء المحلّي بـ(أل) الجنسية مجرى النكرة.

وإما جعله غير معرفة بالإضافة لأنه أضيف إلى ما له ضد واحد وهم المُنعم عليهم، فيتعين كتعين الحركة من غير السكون⁽¹⁾. فقد أتى بشرط البيت السابق شاهداً على إجراء المحلى بـ(أل) مجرى النكرة؛ حيث لم يرد به معهود وإنما أريد منه الجنس فشاع شيوع النكرة⁽²⁾.

2 - وحين يفسر قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: 83] فإنه يذكر أولاً أن (لا تعبدون) إخبار في معنى النهى، ثم يذكر أنه قيل: هو على تقدير: أن لا تعبدوا، فلما حُذفت (أن) رفع الفعل مستشهداً على ذلك بقوله الشاعر:

ألا أيهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى⁽³⁾

فيكون (لا تعبدون) بدلاً من الميثاق أو معمولاً له بحذف حرف الجر⁽⁴⁾. فالبيت عنده شاهد على حذف (أن) ورفع الفعل (أحضر)⁽⁵⁾.

3 - وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: 26] يذكر أن (ليبين) مفعول (يريد)، وأن اللام قد زيدت لتأكيد معنى الاستقبال اللازم للإرادة، ثم يستشهد بقول قيس بن سعد⁽⁶⁾:

أردت لكيما يعلم الناس أنه سراويل قيس والوفود شهود⁽⁷⁾

(1) انظر: الأنوار 11 / 1.

(2) انظر: أوضح المسالك 3 / 306، همع الهوامع 2 / 140، شرح التصريح 2 / 111.

(3) البيت لطرفة بن العبد، وهو موجود في معلقته [وهو من شواهد: سيبويه 3 / 99، الإنصاف؛ رقم 368، ابن يعيش 2 / 7، 4 / 28، الهمع 1 / 175، اللسان (أن) والزاجرى من يكفى ويمنعنى، الوغى: الحرب] والشاهد فيه هنا رفع (أحضر) بعد حذف (أن) قبله.

(4) انظر: الأنوار 1 / 72.

(5) انظر: الإنصاف 2 / 560، همع الهوامع 1 / 175، ابن يعيش 4 / 28.

(6) نسبة في اللسان إلى قيس بن عبادة، وذكر بعده بيتاً آخر هو:

وألا يقولوا غاب قيس وهذى سراويل عاد نتمته ثمود

والسراويل: فارسي معرب؛ يذكر ويؤث، وقيل: هو جمع سراويل أو سرولة [انظر: اللسان: س ر ل].

(7) انظر: الأنوار 1 / 210.

4 - وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ [الأنعام: 137] فإنه يعيب قراءة ابن عامر ببناء الفعل (زَيْن) للمفعول الذي هو القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء بإضافة القتل إليه مع فصل المفعول به بينهما؛ ويصف ذلك بالضعف وأنه من ضرورات الشعر، مستشهداً عليه بقول الشاعر⁽¹⁾:

فزوجتها بمزجة زج القلوس أبي مزادة⁽²⁾

فقد استشهد بهذا البيت على مجيء المفعول به فاصلاً بين المصدر العامل وفاعله، وهو عند أكثر النحاة على الضرورة⁽³⁾.

5 - وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَأَلْمَلَيْكَتَ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: 92] يذكر أن (قبيلة) حال من لفظ الجلالة، أما حال (الملائكة) فهو محذوف لدلالة الحال المذكورة عليه؛ مستشهداً على جواز ذلك في مثله وهو الخبر في قول الشاعر⁽⁴⁾:

* فإني وقيار بها لغريب *⁽⁵⁾

يحذف الخبر على تقدير: فإني بها لغريب وقيار بها لغريب⁽⁶⁾.

(1) وهو بيت لا يُعرف قائله. [وهو من شواهد: الإنصاف 427/2، خزانة الأدب 251/2، شرح الرضي على الكافية 270/1، الخصائص 406/2 وغيرها]. وزججتها: دفعتها بالزج؛ وهو حديثة في أسفل الرمح، القلوص: الناقة الشابة.

(2) انظر: الأنوار 322/1 - 323.

(3) لا يُجيز عامة النحاة الفصل بين المتضامنين في السعة إلا بالظرف أو الجارّ والمجرور، أما بغيرهما فلا يقع إلا في الشعر. [انظر: شرح الرضي على الكافية 251/2، أوضح المسالك 180/3، الهمع 52/2].

(4) هو شطر بيت لضابغ البرجمي، وما ذكره البيضاويّ عجزه أما صدره فهو:

* فمن يك أمسى بالمدينة رحله *

وهو من شواهد: سيبويه 75/1، الخزنة 81/4، الإنصاف 94/1، اللسان (فير) وغيرها ويروى (رهطه) بدلا من (رحله)، وقيار: اسم فرسه، شرح الأشموني 286/1.

(5) انظر: الأنوار.

(6) وهو من شواهد النحاة على حذف خبر (إن) لدلالة ما ذكر عليه [انظر: أوضح المسالك 358/1، شرح الأشموني 286/1].

6 - وحين يتعرض لتفسير قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القيامة: 1] فإنه يذكر أن (لا) زائدة للتأكيد، وأن ذلك شائع عند العرب في القسم؛ ثم يستشهد على ذلك بقول امرئ القيس (1):

فلا وأبيك ابنة العامري لا يدعى القوم أنى أفر (2)

7 - وكذلك نراه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ فَحَذَفُ الْجَارِ وَأَوْصَلَ الْفَعْلَ إِلَى مَعْمُولِهِ، وَيَسْتَشْهَدُ عَلَى وَقُوعِ ذَلِكَ فِي شِعْرِ الْعَرَبِ؛ يَقُولُ الشَّاعِرُ (3):

* ولقد جنيتك أكمؤاً وعساقلاً * (4)

8 - وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿كَلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَاهُ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: 20] يقول ما نصه: (وأضاء) إمّا متعد، والمفعول محذوف بمعنى: كلما نور لهم ممشى أخذوه، أو لازم بمعنى: كلما لمع لهم مشوا في مطرح نوره، وكذلك (أظلم) فإنه جاء متعدياً منقولاً من ظلم الليل، ويشهد له قراءة (أظلم) على البناء للمفعول؛ وقول أبي تمام (5):

(1) البيت لامرئ القيس؛ وهو في ديوانه، ص 154. [وهو من شواهد: المحتسب 2/ 273، الخزانة 4/ 489، مغنى اللبيب؛ لابن هشام 1/ 201]، والشاهد زيادة (لا) لتأكيد القسم.

(2) انظر: الأنوار 2/ 547.

(3) هو صدر بيت لم يعرف قائله [وهو من شواهد: الإنصاف 1/ 319، أوضح المسالك 1/ 180، شرح الأشموني 1/ 182، شرح ابن عقيل 1/ 170]، وعجزه:

* ولقد نهيتك عن بنات الأوبر *

والأكمؤ: جمع الكمأة؛ وهو التبت، والعساقل: جمع عسقول؛ وهو نوع من الكمأ ومثله بنات أوبر. والشاهد فيه هنا: حذف الجار، والأصل جنيت لك.

(4) انظر الأنوار 2/ 577.

(5) هو: حبيب بن أوس الطائي، شاعر أديب، وُلِدَ بسورية ونشأ بمصر، وقَدِمَ بغداد ولازم فيها المعتصم، له: ديوان الحماسة، ونقائض جرير والأخطل، وغيرهما [انظر في ترجمته: مفتاح السعادة 1/ 190، الفهرست 1/ 165].

هما أظلما حالي ثمة أجليبا ظلّاميهما عن وجه أمرد أشيب (1)

فإنه وإن كان من المحدثين لكنه من علماء العربية، فلا يبعد أن يجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه (2)، وعلماء العربية مجمعون على أن إبراهيم بن هرمة هو آخر من يحتج بشعره في اللغة والنحو.

(ب) شواهد النثرية :

لم يستشهد البيضاوي بالنثر العربي الفصيح إلا قليلاً، ولم تزد شواهد منه على بعض الأمثال والأقوال المشهورة، وهي ما يلي :

(1) الأمثال :

أ- عند تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فإن البيضاوي يستشهد بالمثل العربي «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه» (3)، ليستدل به على أن الفعل قد يعامل معاملة الاسم في الإخبار عنه إذا أُطلق وأريد به مطلق الحدث المدلول ضمناً على الاتساع، والتقدير: سماعك بالمعيديّ خير من أن تراه.. وكذا في الآية إنذارك وعدمه سيان عليهم (4).

ب- وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾ [الإسراء: 100] فإنه يستشهد بقول حاتم الطائي «لو ذات سوار لطمتني» (5)، على أن الاسم المرفوع الواقع بعد (لو) يرفع على الفاعلية بفعل يفسره ما بعده (6).

(1) لم أعر عليه في ديوانه [وهو من شواهد: الكشاف؛ للزّخشي 1/ 220]. الأمرد: الغلام لم يظهر شعر وجهه، والشاهد فيه هنا مجيء (أظلم) متعدياً بالهمزة.

(2) انظر: الأنوار 1/ 34.

(3) ذكره الميداني في مجمع الأمثال؛ وذكر أنه يضرب لمن خبره خير من مرآه، وأول من قاله المنذرين ماء الساء حين تاق إلى رؤية شقة بن ضمرة النهشلي، فلما رآه قال عبارته تلك فذهبت مثلاً، ويروى بروايات عدة أشهرها (أن تسمع). [انظر: مجمع الأمثال؛ للميداني 1/ 129 - 131].

(4) انظر: الأنوار 1/ 22.

(5) برغم شهرة نسبته إلى حاتم الطائي فلم ينسبه الميداني إلى قائل، وذكر: أنه يعني لو لطمتني ذات سوار، لأن (لو) طالبة للفعل داخله عليه، وهو يضرب للكريم يظلمه الدنيا [انظر: مجمع الأمثال 2/ 174].

(6) انظر: الأنوار 1/ 583.

(2) الأقوال المشهورة :

أ - عند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَبِّئُكَ وَإِنَّكَ لَمِنَ السَّاعِيَةِ﴾ [الفاتحة: 5] يذكر البيضاوى قول بعض العرب: «إذا بلغ الرجل الستين فيأيه وإيا الشواب»⁽¹⁾، وهو ما رواه الخليل شاهداً على إضافة (إيا) لما بعدها وجر ما بعدها بالإضافة؛ سواء أكان ضميراً للغائب (فيأيه)، أو اسماً ظاهراً (وإيا الشواب) حاكماً على ذلك بالشذوذ⁽²⁾.

ب - وحين يفسر قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: 6] فإنه يذكر أن الهمزة (وأم) قد جردتا عن عنى الاستفهام لإفادة مجرد استواء الإنذار وعدمه، ثم يستشهد على التجريد هذا بقول العرب: «اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»⁽³⁾. فقد تجرد فيها النداء عن معناه؛ وهو الطلب، لإفادة معنى آخر وهو مجرد التخصيص⁽⁴⁾.

عدم استشهاده بالحديث الشريف :

لم أجد البيضاوى يستشهد بالحديث النبوى الشريف فى المسائل النحوية مطلقاً فى تفسيره، وهو ما يدفعنا إلى القول: بأنه ممن لا يرضون باتخاذ الحديث الشريف شاهداً فى مسائل اللغة والنحو⁽⁵⁾. وحجة هؤلاء معروفة؛ وهى الزعم بأن كثيراً من رواه كانوا من الأعاجم الذين لا يُحسنون العربية ولا يعرفون قواعدهما، ولأن بعض الأحاديث الشريفة قد رويت بالمعنى بدليل تعدد الروايات فى الحديث الواحد.. وقد تولى الرد على هؤلاء المانعين فيما أشاروه من الشبهة كثرة من العلماء بما لا يدع مجالاً للشك فى أن ما وصلنا من مرويات الأحاديث النبوية الموثقة

(1) نقله سيبويه عن الخليل عن أعرابي سمعه منه [انظر: سيبويه 1/ 279]، وانظر: اللسان (أيا)، أوضح المسالك 4/ 77، شرح الأشمونى 3/ 192]. وذكر الصبان: أنه يروى السوات؛ جمع سوءة [انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى 3/ 192].

(2) انظر: الأنوار 1/ 9.

(3) ذكره سيبويه؛ وقال بعده: أردت أن تختص ولا تبهم [سيبويه 2/ 232]، وانظر: أوضح المسالك 4/ 73، شرح التصريح 2/ 190، شرح الأشمونى 3/ 186].

(4) انظر: الأنوار 1/ 22.

(5) كابن الضائع وأبى حيان ومن نهج نهجها [وانظر: منهج السيوطى فى أصول النحو، ص 63].

في كتب الصّحاح وما تبعها هي من لفظ النبي ﷺ، وأنها صالحة للاحتجاج بها في اللغة والنحو وغيرهما؛ بعد تحقق شروط معينة حددها العلماء لذلك⁽¹⁾. ولولا أن المقام هنا لا يتسع لمناقشة هذه القضية لأوردنا كل ما يتصل بهذه المسألة التي نراها جديرة بمزيد الاهتمام والعناية بعد أن تجرأ على التشكيك في الحديث النبوي الشريف المتطاولون، وسعى إلى إنكار حجّيته المبطلون.

تعقيب :

والناظر المتأمل في شواهد البيضاوي يمكنه أن يجد فيها ما يلي :

- 1 - أن شواهد من القرآن الكريم تفوق غيرها بكثير؛ إذ هو - كما يبدو - يبحث أولاً عن الشاهد القرآن فإن لم يجده بحث عن غيره.
- 2 - أنه لم يتخذ من الحديث النبوي الشريف شاهداً في مسائل النحو مطلقاً.
- 3 - أنه لم يحرص في شواهد الشعرية على نسبتها إلى قائلها غالباً، وأنه قد يستشهد بأنصاف الأبيات، وأنه استشهد - أتباعاً للزّمخشرى - بشعر أحد الشعراء المحدثين؛ وهو أبو تمام، وإن كان يشفع له - وللزّمخشرى من قبله - أن استشهاده بشعره كان في المعاني لا في النحو.
- 4 - أن ما استشهد به من النثر الفصيح قليل للغاية؛ إذ لم يتعد أربعة شواهد فقط.
- 5 - أنه اقتصر في شواهد النثرية على لونين من النثر الفني؛ هما (الأمثال، والأقوال) دون غيرهما من فنون النثر الأخرى.
- 6 - أنه نسب من النثر ما اشتهرت نسبته إلى قائله؛ وهو قول حاتم الطائي - السابق ذكره -.
- 7 - وأنه في كافة شواهد لا يحدّد موضع الشاهد ولا وجه استشهاده به - وهي سمة غالبية في كتب غيره -، بل يترك ذلك لمعرفة القارئ وفطنته.

(1) انظر في هذه القضية: النحاة والحديث النبوي؛ للدكتور حسن موسى الشاعر، ص 29 - 33، مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث؛ ص 140 - 143، الاقتراح؛ للسيوطي، ص 41، بحث الأستاذ محمد الخضر حسين؛ بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد الثالث، ص 208 - 210، منهج السيوطي في أصول النحو؛ للدكتور شهاب النمر إسماعيل، ص 62 - 67.

ب - أمثله النحوية :

لم تخرج الأمثلة النحوية في تفسير البيضاوى عمّا هو مألوف في كتب عامة النحاة إلا نادراً، فأبطال هذه الأمثلة هم (زيد) و(عمرو) و(عبد الله) ونحوهم، وأفعالهم لا تخرج في الغالب عن الضرب والقيام والانطلاق وما أشبهها⁽¹⁾.

ومن نماذج استعماله الشائع من أمثلة النحاة :

(1) عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ [البقرة: 214] فإنه في تخريجه لقراءة نافع برفع (يقول) يمثل للرفع بقولهم (مرض حتى لا يرجونه)⁽²⁾ على أنه حكاية عن الحال الماضية⁽³⁾.

(2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنْتُمْ بِهِ مُتَشَبِهَاتٌ﴾ [البقرة: 25] فإن البيضاوى يمثل للشابه حتى يجعل ذات الأول ذات الثانى بقولهم: (أبو يوسف أبو حنيفة)⁽⁴⁾، وهو ما جعل النحاة يمثلون به لجواز تقديم الخبر على المبتدأ لوجود القرينة المانعة من التباسهما⁽⁵⁾.

(3) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْمَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] فإنه يمثل بقولهم (جالس الحسن وابن سيرين) على مجيء الواو فيه بمعنى (أو)، بخلافها في الآية الكريمة فإنها بمعنى: الجمع، فالسبعة معطوفة للجمع مع الثلاثة⁽⁶⁾. والمثال في كتب

(1) انظر: الأنوار 11/1، 21، 27، 51 وغيرها.

(2) انظر: الأنوار 1/114.

(3) مثل به سيبويه على إيراد ما قبل (حتى) ماضياً، وما بعدها في الحال [انظر: سيبويه 3/18، وانظر: إعراب القرآن؛ للنحاس 1/305، أوضح المسالك 4/176، شرح التصريح 2/237 وغيرها].

(4) انظر: الأنوار 1/42.

(5) انظر في ذلك: أوضح المسالك 1/206، شرح التصريح 1/173، همع الهوامع 1/102، شرح الأشموني 1/210.

(6) انظر: الأنوار 1/111.

أكثر النحاة (جالس الحسن أو ابن سيرين) بإفادة (أو) فيه معنى التخيير مع إمكان الجمع بين المتعاطفين⁽¹⁾.

(4) وحين يفسّر قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾ [النساء: 35] فإنه يمثّل بقولهم: (يا سارق الليلة أهل الدار)؛ وكذلك إضافة الشقاق إلى الظرف (بينهما) لإجرائه مجرى المفعول به كما في المثال⁽²⁾، وهو ما ذكره سيبويه وغيره⁽³⁾.

(5) وعند تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْدُومًا﴾ [الإسراء: 22] فإنه يمثّل بقولهم (شحد الشفرة حتى قعدت كأنها حربة) على ورود (قعد) بمعنى (صار)⁽⁴⁾، وهو شائع في عامة كتب النحو⁽⁵⁾.

وقد كثر هذا النوع في تفسيره كتمثيله بكلّ من (ربه رجلاً)⁽⁶⁾، (ضرب زيد الظاهر والبطن)⁽⁷⁾، و(الصيف أحرّ من الشتاء)⁽⁸⁾، و(بعت الشاة شاة ودرهماً)⁽⁹⁾؛ مما هو كثير

(1) ذكر الزّمخشرى في الكشف: أن الواو قد تأتي للإباحة؛ ممثلاً بالمثال الذي أورده هنا البيضاويّ [انظر: الكشف 1/ 345]، ولم أجد من ذكره غيره [انظر: الجنى الدانى؛ للمرادى، ص 153 - 175، مغنى اللبيب 2/ 30 - 38، شرح الكافية؛ للرضى 2/ 363]، والغريب أن الزّمخشرى نفسه في المفصل لم يذكر الإباحة في معانى الواو، بل ذكره مع المثال ذاته مع (أو) [انظر: المفصل؛ ص 304، 305].

(2) انظر: الأنوار 1/ 214.

(3) ذكره بعضهم على أنه من الشّعْر، مع أن سيبويه يسبقه بلفظة (قولك) [انظر: سيبويه 1/ 175 - 176، الخزانة 1/ 485، أمالي ابن الشجرى 2/ 250]، وشاهده - إن كان شعراً - إضافة اسم الفاعل إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع.

(4) انظر: الأنوار 1/ 568.

(5) انظر: المفصل؛ للزّمخشرى، ص 263، شرحه لابن يعيش 7/ 91، شرح الرضى على الكافية 2/ 292 وغيرها.

(6) انظر: الأنوار 1/ 48.

(7) انظر: الأنوار 1/ 333.

(8) انظر: الأنوار 1/ 359.

(9) انظر: الأنوار 1/ 419.

التداول في عامة كتب النحو.

وقد ينفرد البيضاوى ببعض الأمثلة النحوية لا نجدها عند سابقيه أو معاصريه من النحاة؛ إذ هي تصور - إلى حد ما - بعض مظاهر الحياة في عصره. وهو ما نكاد نفتقده في عامة كتب النحو؛ حيث الأمثلة المنقولة بنصّها من كتب قدامى النحاة دون سعى إلى تجديدها أو تضمينها بعض المظاهر الحضارية التى تتطور عبر العصور.

ومن نماذج تطويره لبعض الأمثلة النحوية:

(1) ما يذكره عند تفسيره قوله تعالى: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي﴾ [البقرة: 133] حيث يمثل بقوله: (ما زيد أفضيه أم طيب)؟ توضيحاً لاستعمال (ما) للاستفهام عن صفات العقلاء، فإن استفهم عن تعيينهم سُئِلَ بـ (مَنْ) (1)، فإن لفظة (طيب) مما لا يشيع في أمثلة النحاة السابقين.

(2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾ [البقرة: 61] فهو يفسّر وحدة الطعام بأنه لا يختلف ولا يتبدل، ثم يمثل لذلك بقولهم (طعام مائدة الأمير واحد)؛ أى أنه لا تتغير ألوانه (2)، ولفظة (مائدة) نكاد لا نلمحها في كتب سابقيه أو معاصريه من النحاة (3).

(3) وحين يفسّر قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: 6] فإنه يمثل بقوله: (ومسحت بالمنديل)؛ فالباء للتبعيض، وقد صُمِّنت معنى الإلصاق وهو لا يقتضى الاستيعاب (4). ولفظة (المنديل) مقروناً بالمسح به غير شائع في أمثلة السابقين عليه من النحاة أو المعاصرين له.

(1) انظر: الأنوار 1 / 89.

(2) انظر: الأنوار 1 / 65.

(3) مع أن لفظة (مائدة) من الألفاظ القرآنية؛ قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْخَوَارِجُ يُعِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١١٣﴾ قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَنَطْمِئِنَّ قُلُوبَنَا وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقْتَنَا وَكُنُونَّ عَلَيْهَا مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴿١١٤﴾ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴿١١٥﴾ [المائدة: 112-114].

(4) انظر: الأنوار 1 / 257.

سادساً - الأسلوب التعبيري والمصطلحات النحوية في تفسيره :

إنّ القارئ لتفسير البيضاويّ ليستطيع - دون عناء - أن يتبيّن أن للرجل أسلوبه التعبيريّ المتميز؛ سواء أكان ذلك في ألفاظه أو في تراكيبه وعباراته، أو في المصطلحات النحوية التي يستعملها، حتى تتضح له - وبجلاء - السمات العامة المميّزة لهذا الأسلوب.

ولا تتجلىّ هذه السمات التعبيرية في شرح البيضاويّ وتفسيره لآي الكتاب الحكيم فحسب، وإنما تستطيع أن تلمحها بوضوح كذلك في مزجه الرائع بين النحو وتفسير المعاني، وهو ما يجعل من قراءة هذا التفسير متعة فكرية وشعورية لا تضاهيها قراءة كتاب تفسير آخر. ونحن هنا نعرض لسماته اللفظية أولاً، ثم نثنىّ بسمات تراكيبه وعباراته، ثم نعرض لما استعمله من مصطلحات نحوية في تفسيره...

أولاً - ألفاظه :

وأحسب أن أقوم السبل إلى استنباط خصائص الألفاظ وغيرها من مقومات الأسلوب هو استخلاصها من خلال عرض بعض النماذج؛ وإليك هذا النموذج:

عند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: 4] يقول البيضاوي ما نصه: «أضاف اسم الفاعل إلى الظرف إجراء له مجرى المفعول به على الاتساع؛ كقولهم: (يا سارق الليلة أهل الدار)، ومعناه: ملك الأمور يوم الدين على طريقة ﴿وَأَدَاةٌ أَحَبُّ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: 44]، أو له المُلْكُ في هذا اليوم، على وجه الاستمرار لتكون الإضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة المعرفة، وقيل: الدين: الشريعة، وقيل: الطاعة، والمعنى: يوم جزاء الدين، وتخصيص اليوم بالإضافة؛ إما لتعظيمه، أو لتفردته تعالى بنفوذ الأمر فيه، وإجراء هذه الأوصاف على الله تعالى من كونه موجداً للعالمين ربّاً لهم منعماً عليهم بالنعم كلها ظاهرها وباطنها عاجلها وآجلها - مالكاً لأموارهم يوم الثواب والعقاب، للدلالة على أنه الحقيق بالحمد، لا أحد أحقّ به منه، بل لا يستحقه على الحقيقة سواه، فإن ترتّب الحكم على الوصف يُشعر بعليته له، وللإشعار من طريق المفهوم على أن من لم يتصف بتلك الصفات لا يستأهل لأن يُحمد فضلاً عن أن يُعبد،

فيكون دليلاً على ما بعده. فالوصف الأول لبيان ما هو الموجب للحمد؛ وهو الإيجاد والتربية.. والثانى والثالث للدلالة على أنه متفضّل بذلك مختار فيه، ليس يصدر منه لإيجاب بالذات أو وجوب عليه قضية لسوابق الأعمال حتى يستحق به الحمد.. والرابع لتحقيق الاختصاص؛ فإنه مما لا يقبل الشركة فيه بوجه ما، وتضمنين الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين⁽¹⁾. فقد تعرّض البيضاوى هنا لمسائل نحوية، وإشارات بلاغية، ومرّ يرفق على بعض النواحي الشرعية والعقدية، ومع ذلك كله فإن القارئ له لا يشعر بثقل المادة العلمية أو جفافها؛ فالألفاظ غاية في الفصاحة والسهولة معاً، مع تجنب الغريب الحوشى أو الغامض المعقد من الألفاظ، وهو ما يتيح لقارئه الاسترسال في القراءة والاستيعاب دون ما حاجة إلى الاستعانة بكتب اللغة ومعاجمها.

وفضلاً عمّا سبق؛ فإن للبيضاوى في تفسيره بعض الخصائص اللفظية التي تجعل لأسلوبه التعبيري كياناً واضحاً يمكن تمييزه عن غيره؛ ومن هذه الخصائص:

(1) استعمال المصدر الصناعي :

يُكثر البيضاوى في تفسيره من استعمال المصادر الصناعية في أسلوب تعبيره:

- كقوله في المعنى: إحاق حاله في الطفولية بحال الكهولية في كمال العقل والتكلم⁽²⁾.
- وقوله: ذكر العدد مع أن المعدود يدل عليه دلالة على أن مساق النهى إليه، أو إيحاءً إلى أن الاثنينية تنافي الألوهية⁽³⁾.
- وقوله في تفسير الروح أنها: (من الإبداعات الكائنة بك من غير مادة، وتولد من غير أصل⁽⁴⁾).

(1) انظر: الأنوار 8 / 1 - 9.

(2) انظر: الأنوار 288 / 1.

(3) انظر: الأنوار 547 / 1.

(4) انظر: الأنوار 580 / 1.

- وقوله: أنطقه الله تعالى به أولاً لأنه أول المقامات والرد على من يزعم ربوبيته (1).
- وقوله: لشمول الإمكان الذاتى المصحح للمقدورية (2).
- وقوله: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً﴾ [الحشر: 13] أى أشد مرهوبية، مصدر للفعل المبني للمفعول (3).

- ويتضح لنا - من خلال هذه النماذج - أن البيضاوي قد يستعمل المصدر الصناعى أحياناً من قبيل المشاكلة؛ كجمعه بين (الاثنية) و(الألوهية) لبيان تنافى خصائص كل منهما عند مقارنتها بما يشاكلها، وجمعه بين (الطفولية) و(الكهولية) لبيان أن خصائص كل منهما؛ وإن وُجِدَت في (عيسى) عليه السلام إلا أنها متنافيتان، وإنما اجتمعتا فيه عليه السلام إظهاراً للمعجزة في ذلك متمثلتين في طفولته مع قدرته على التكلم بالحكمة الدالة على كمال العقل. كما أن تعبيره بكلّ من (المقدورية) و(المرهوبية) - مع فقد مشاكلها - إنما هو لبيان خصائص كل منهما على من وقعتا عليه ووجد فيه خصائصهما مقارناً بغيره.

(2) استعماله بعض الألفاظ المستحدثة :

لم يقتصر الاستعمال اللغوى عند البيضاوي في تفسيره على الألفاظ القديمة المتداولة في كتب القدامى، وإنما نراه يستعمل بعض الألفاظ التى استحدثها اللغويون بفعل التطور التاريخي للغة؛ ومن ذلك:

- أنه في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ﴾ [الرعد: 17] يقول: «يعم الفلزات كالذهب والفضة والنحاس...» (4)؛ فإن لفظة (الفلز) من الألفاظ القديمة التى تطور مدلولها وقد شاعت في عصرنا (5).

(1) انظر: الأنوار 2 / 30.

(2) انظر: الأنوار 2 / 80.

(3) انظر: الأنوار 2 / 482.

(4) انظر: الأنوار 1 / 505.

(5) في اللسان (فلز) النحاس الأبيض، والحجارة، وقيل: جميع جواهر الأرض من الذهب والفضة والنحاس وأشباهاها، وفي المعجم الوسيط (فلز): عنصر كيمائى يتميز بالبريق المعدنى والقابلية لتوصيل الحرارة والكهرباء.

- وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِيهِمْ حَتَّىٰ مَعْلُومٌ﴾ [المعارج: 24] يقول البيضاوى: «كالزكوات والصدقات الموظفة»⁽¹⁾؛ فلفظة (الموظفة) بمعنى الجارية المخصصة لمعينين والموجهة لوجوه الخير - ليست شائعة في كتب اللغة القديمة مع ثبوتها في معاجم اللغة⁽²⁾.

- وكذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل: 68] فإنه يقول: «... لما فيه من حُسن الصنعة وصحة القسمة التى لا يقوى عليها أحذق المهندسين إلا بالآلات وأنظار دقيقة»⁽³⁾؛ فلفظة (المهندسين) هى من الألفاظ المعربة ولم تشع في العصور القديمة شيوعها في عصرنا⁽⁴⁾.

(3) التزامه التعبير ببعض الألفاظ:

وهو التزام يكاد يغلب عليه، فتلك اللوازم اللفظية نراه يكثر من استعمالها حتى لتكاد تكون سمة مميزة لأسلوبه؛ ومن ذلك:

- لفظة (النظم) التى يعنى بها البيضاوى دقة التركيب القرآنى وحُسن تنسيقه وبديع ترتيبه⁽⁵⁾، كما في تفسيره قوله تعالى: ﴿الرَّكَعُتُبُ أَحْكَمَتْ أَيْتُهُ﴾ [هود: 7] فيقول: «... نُظِّمَتْ نَظْمًا محكمًا لا يعتريه إخلال من جهة اللفظ والمعنى..»⁽⁶⁾ وكذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ أَفَرَأَيْنَاهُ أَفَرَأَيْنَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: 3] فيقول البيضاوى: «... أم يقولون افتراه»؛ فإنه إنكار لكونه من رب العالمين، وقوله «بل هو الحق من ربك» فإنه تقرير له، ونظم الكلام على

(1) انظر: الأنوار 2/ 527.

(2) انظر: القاموس المحيط (الوظيف)، واللسان (وظف).

(3) انظر: الأنوار 1/ 550.

(4) لم يذكره صاحب القاموس المحيط؛ وقال في اللسان (هندز): الهنداز معرب، وأصله بالفارسية أندازة.. ومنه المهندس الذى يقدر مجارى الفنى والأبنية، إلا أنهم صيروا الزاى سيناً فقالوا: مهندس؛ لأنه ليس في كلام العرب زاى قبلها دال [وانظر: المعجم الوسيط (هندز)].

(5) في اللسان (نظم)؛ النظم التأليف.. والانتظام: الاتساق؛ وكل شىء قرنته بأخر أو ضمنت بعضه إلى بعض فقد نظمته.

(6) انظر: الأنوار 1/ 449.

هذا أنه أشار أولاً إلى إعجازه، ثم رتب عليه أنه تنزِيل من رب العالمين. وقرر ذلك بنفسه الريب عنه، ثم أضرب عن ذلك إلى ما يقولون فيه على خلاف ذلك إنكاراً له...» (1). وهو ما تجده في مواضع أخرى كثيرة (2).

- لفظه (فذلکة) التي يعنى بها خلاصة الشيء وإجماله بعد ذكر تفاصيله (3)، كما في تفسيره قوله تعالى: ﴿مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: 196] فهو يقول: «... تلك عشرة كاملة، فذلکة الحساب، وفائدتها: ألا يُتوهم متوهم أن الواو بمعنى (أو)؛ كقولك: جالس الحسن وابن سيرين، وأن يعلم العدد جملة كما علمه تفصيلاً...» (4). وعند تعرضه لتفسير آيات سورة الأعراف التي تدور حول قصة آدم عليه السلام وزوجه وإغواء الشيطان لهما بأكلهما من الشجرة وهبوطهما إلى الأرض (5) حتى يصل إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 27] فيقول: «... والآية مقصود القصة وذلکة الحكاية» (6). وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [البقرة: 24] يقول البیضاوی: «لما بین لهم ما یعرفون به أمر الرسول ﷺ وما جاء به، ومیز لهم الحق عن الباطل رتب عليه ما هو كالذلکة له، وهو أنکم إذا اجتهدتم في معارضته وعجزتم جميعاً عن الإتيان بما يساويه أو يدانيه، ظهر أنه معجز، والتصديق به واجب» (7).

- لفظه (سيما): وهو يستعملها هكذا دون (لا) النافية للجنس السابقة عليها، كما في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْرَفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: 23] حيث يقول:

(1) انظر: الأنوار 2/ 233.

(2) انظر: الأنوار 2/ 19، 20، 533، 586 وغيرها.

(3) لم يرد له ذكر في القاموس واللسان؛ وقال في المعجم الوسيط: (الذلکة): هي مجمل ما فصل وخلصته.

(4) انظر: الأنوار 1/ 111.

(5) انظر: سورة الأعراف: 11 - 27.

(6) انظر: الأنوار 1/ 336.

(7) انظر: الأنوار 1/ 40.

«... (ومن يقترف حسنة) من يكتسب طاعة سيما حب آل رسول الله ﷺ» (1).. وكذا في تفسيره قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتَادُونَكَ مِنَ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: 4] يقول: «... (أكثرهم لا يعقلون) إذ العقل يقتضى حُسن الأدب ومراعاة الحشمة سيما لمن كان بهذا المنصب» (2).

ثانياً - تراكيبه وعباراته :

تتسم تراكيب البيضاوى وعباراته في تفسيره بقوة النسيج ومتانة الأسلوب وإحكام العبارة، فلا تجد فيها ركافة في التعبير أو تفككاً في التركيب، أو استطراداً يخرج بك عن السياق، أو إيجازاً مخلاً أو إطناباً مملأً.

ويمتاز أسلوب البيضاوى - كذلك - بالمزج المحكم بين التفسير بعلومه الشرعية وبين النحو والبلاغة؛ في مزيج بديع يزيح عن القارئ الشعور بجفاف العبارة أو الإغراق في مصطلحات العلوم الشرعية أو النحوية أو البلاغية المعقدة، وإنما هو يجمع بين تلك العلوم السابقة كلها بطريقة تُشبع العالم المتخصص، وتوسّع لدى القارئ غير المتخصص مع نزعة تعليمية تنطق بها عباراته - وإليك بعض النماذج على ذلك :

(1) في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تُصِيبَهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ فَيَقُولُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [القصص: 47] يقول البيضاوى: «... (لولا) الأولى امتناعية والثانية تحضيضية واقعة في سياقها، لأنها إنما أُجيبت بالفاء تشبيهاً لها بالأمر، مفعول (يقولوا) المعطوف على (تصيبهم) بالفاء المعطية معنى السببية المنبهة على أن القول هو المقصود بأن يكون سبباً لانقضاء ما يُجاب به، وأنه لا يصدر عنهم حتى تلجئهم العقوبة والجواب محذوف، والمعنى: (لولا قولهم إذا أصابتهم عقوبة بسبب كفرهم ومعاصيهم: ربنا هلاً أرسلت إلينا رسولاً يبلغنا آياتك فتتبعها ونكون من المصدقين)» (3). فإن القارئ لما سبق لا يستطيع أن

(1) انظر: الأنوار 2/ 362.

(2) انظر: الأنوار 2/ 415، وانظر كذلك 1/ 326.

(3) انظر: الأنوار 2/ 195.

يحدّد على وجه القطع أين ينتهي النحو ويبتدئ التفسير أو العكس، فقد تمازجا تمامًا.

(2) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿الْمَرْ ۝١ تَنْزِيلَ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ أمر يقولون أفقرته بل هو الحق من ربك لتنذر قومًا ما أتتهم من نذير من قبلك لعلمهم بهتدون ﴿ [السجدة: 1-3] يقول البيضاوي: «... (الم) إن جعل اسمًا للسورة أو القرآن فمبتدأ خبره (تنزيل الكتاب) على أن التنزيل بمعنى المنزّل، وإن جعل تعديدًا للحروف كان (تنزيل) خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره (لا ريب فيه)، فيكون (من رب العالمين) حالًا من الضمير في (فيه)، لأن المصدر لا يعمل فيما بعد الخبر، ويجوز أن يكون خبرًا ثانيًا، و(لا ريب فيه) حال من (الكتاب) أو اعتراض والضمير فيه لمضمون الجملة، ويؤيده قوله: (أم يقولون افتراه) فإنه إنكار لكونه من رب العالمين، وقوله (بل هو الحق من ربك)؛ فإنه تقرير له، ونظم الكلام على هذا أنه أشار أولاً إلى إعجازه، ثم ربّ عليه أنه تنزيل من رب العالمين، وقرر ذلك بنفى الريب عنه، ثم أضرب عن ذلك إلى ما يقولون فيه على خلاف ذلك إنكارًا له وتعجبًا منه، فإن (أم) منقطعة، ثم أضرب عنه إلى إثبات أنه الحق المنزّل من الله، ويبيّن المقصود من تنزيله فقال: (لتنذر قومًا ما أتاهم من نذير من قبلك) ⁽¹⁾. أرايت كيف يمزج البيضاوي بين مختلف العلوم ليصنع منها ذلك الكيان الذي لا تنفصل أجزاؤه أو تتفكك عُراه؟

(3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ ۝١ وَأَيَّدْنَا الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ ۝٢﴾ [ص: 20] يقول: «... (وشددنا ملكه) وقويناه بالهيبه والنصرة وكثرة الجنود، وقرئ بالتشديد للمبالغة، قيل: إن رجلا ادعى بقره على آخر وعجز عن البيان، فأوحى إليه أن اقتل المدعى عليه، فأعلمه، فقال: صدقت، إنني قتلت أباه وأخذت البقره، فعظمت بذلك هيئته، (وآتيناه الحكمة) النبوة أو كمال العلم وإتقان العمل، (وفصل الخطاب) فصل الخصام بتمييز الحق عن الباطل، أو الكلام المخلص الذي ينبه المخاطب على المقصود من غير التباس، يراعى فيه مظان الفصل والوصل، والعطف والاستئناف والإضمار والإظهار، والحذف والتكرار ونحوها، وإنما سمي به (أما

(1) انظر: الأنوار: 2/ 233.

بعد) لأنه يفصل المقصود عمّا سبق مقدمة له من الحمد والصلاة، وقيل: هو الخطاب القصد الذى ليس فيه اختصار محل ولا إشباع ممل، كما جاء في وصف كلام الرسول ﷺ: فصل لا نزر ولا هذر⁽¹⁾. فالجمل مع اختلافها طولاً وقصرًا.. سهلة، والمعانى واضحة والتراكيب محكمة، والعبارات مترابطة متناسقة، والمزج بين كافة العلوم رائع في أسلوب سلس يثير ذهن القارئ دون إرهاق، ويشبع وجدانه في غير ابتذال، وتستطيع أن تلمس هذه الخصائص في ثنايا البيضاوى كله فاقراً فيه أى موضع شئت.

هنات تعبيرية في تفسير البيضاوى:

على الرغم مما امتازت به أساليب التعبير عند البيضاوى في تفسيره من فصاحة الألفاظ، ومتانة التراكيب، وتماسك العبارات، وعمق المعانى، وجدة الأفكار؛ فإن ذلك لم يعصمه من الوقوع - أحياناً - في بعض الهنات اليسيرة التى نُشير إليها على استحياء، وذلك في بعض الألفاظ والأساليب ومن ذلك:

(1) أنه في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ أَوَلَمْ يَأْتِكُمْ أَلْكِةٌ مِنَ رَبِّكُمُ إِلَى بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: 54] يقول: «كقولهم: برئ من مرضه، والمديون من دينه»⁽²⁾.. وكذا في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُمُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ﴾ [البقرة: 282] يقول: «... (إلى أجله) أى وقت حلوله الذى أقرّ به المديون»⁽³⁾. ومعلوم أن اسم المفعول من الأجوف البائى؛ مثل: باع، وهاب، ودان، يأتى على صيغة: مبيع، ومهيب، ومدين قياساً، وما حكى من قول بعضهم: إنها تفاحة مطبوبة ونحوه؛ فإنها هو على غير قياس⁽⁴⁾.

(1) انظر: الأنوار 2/ 309.

(2) انظر: الأنوار 1/ 62.

(3) انظر: الأنوار 1/ 144.

(4) يصحح بنو تميم الأجوف البائى في اسم المفعول فيقولون: مبيوع ومخيوط [انظر: أوضح المسالك 4/ 403، شرح الأشموني 4/ 325].

(2) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَعَادًا وَثَمُودًا وَأَصْحَابَ الرَّسِّ وَقُرُونًا بَيْنَ ذَلِكَ كَثِيرًا﴾ [الفرقان: 38] يقول: «... فبيننا هم حول الرّس وهي البئر الغير المطوية فانهارت فحسفت بهم»⁽¹⁾.. وقوله في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: 30] يقول البيضاوي عن (إذ) و(إذا): «... ومحلهما النصب أبداً بالظرفية، فإنهما من الظروف الغير المتصرفة...»⁽²⁾.. و(غير) من الأسماء المهممة الملازمة للإضافة؛ إما إلى النكرة كقولك: ما قرأت غير كتاب، أو إلى المعرفة كقولك: مررت برجل غيرك؛ فلا تستفيد التعريف بدليل وقوعها صفة للنكرة، فلا يفيدها اقترانها بـ(ال) المعرفة فضلاً عن امتناعه⁽³⁾.

(3) وفي تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَمَنْ يَتَرَفَّحَسَنَةً نَّزَدَلَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ شَكُورٌ﴾ [الشورى: 23] يقول: «ومن يكسب طاعة سيما حُب آل رسول الله ﷺ»⁽⁴⁾.. وفي تفسيره قوله عَزَّ شأنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُتَادُونَكَ مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الحجرات: 4] يقول البيضاوي: «... إذ العقل يقتضى حُسن الأدب ومراعاة الحشمة سيما لمن كان بهذا المنصب»⁽⁵⁾. و(سيما) لا تُستعمل إلا بسبقها (لا) النافية للجنس⁽⁶⁾.

(4) وعند تفسيره قوله عَزَّ وعلا: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: 7] يقول البيضاوي: «... والوهبيّ قسمان: روحاني؛ كنفخ الروح فيه، وإشراقه بالعقل.. وجسماني؛ كتخليق البدن والقوى الحالة فيه...»⁽⁷⁾.. وكذلك في تفسيره قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَالَ يَقْوَرِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّنْهُ﴾

(1) انظر: الأنوار 2 / 141.

(2) انظر: الأنوار 1 / 49.

(3) انظر: شرح التصريح 1 / 360، 2 / 29، 49، وانظر: القاموس المحيط (الغبرة)، واللسان (غير).

(4) انظر: الأنوار 2 / 362.

(5) انظر: الأنوار 2 / 415.

(6) قال ابن يعيش: ولا يستثنى بسيما إلاّ ومعه جحد... لو قلت: جاءني القوم سيما زيد؛ لم يجز حتى تأتي بلا [شرح المفصل؛ لابن يعيش 2 / 86].

(7) انظر: الأنوار 1 / 11.

مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا ﴿ [هود: 88] يقول: «... وجواب الشرط محذوف وتقديره: فهل يسع لي مع هذا الإنعام الجامع للسعادات الروحانية والجسمانية أن أخون وحيه، وأخالفه في أمره ونهيه»⁽¹⁾.. وحين يفسر قول المولى جَلَّ شأنه: ﴿يَا أَيُّهَا الْمَدْيَنِيُّ﴾ [المدثر: 1] يقول: «... وقيل: المراد بـ(المدثر) المتدثر بالنبوة والكمالات النفسانية»⁽²⁾.. فألفاظ (الروحاني) و(الجسماني) و(النفساني) مما نُسب على غير القياس، والقياس فيه: الروحي والجسمي والنفسى⁽³⁾.

5) عند تفسيره قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا أَعْرَبْنَاكَ بَعْضَ الْهَتَايَا سَوِيًّا﴾ [هود: 54] يقول البيضاوى: «... والجمله مقول القول و(إلا) لغو لأن الاستثناء مفرغ...»⁽⁴⁾.. وكذا في تفسيره قوله جَلَّ شأنه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: 30] يقول: «... وقرئ (حيا) على أنه صفة (كل) أو مفعول ثان، والظرف لغو...»⁽⁵⁾.. وفي تفسيره قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [المتحة: 4]، يقول: «... (في إبراهيم والذين معه) صفة ثانية، أو خبر كان و(لكم) لغو...»⁽⁶⁾.. فتعبيره بلفظة (لغو) لا يُستساغ إطلاقه على كلمة من كلمات القرآن الكريم، ولو أنه عبر عن (إلا) في الاستثناء المفرغ بأنها (ملغاة)، ولو أنه عبر في الموضوعين الآخرين بلفظة (صلة) لساغ منه ذلك حرصاً على جلال كلمات الله عَزَّ وَجَلَّ.

6) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى السِّحْرَ سِحْدًا قَالُوا أَمْ تَأْتِي هَارُونَ وَمُوسَى﴾ [طه: 70] يقول البيضاوى: «... (قالوا آمننا برب هارون وموسى) قدّم هارون لكبر سنه، أو لروى الآية...»⁽⁷⁾.. فتعبيره بلفظ (الروى) للحرف الأخير من الآية مستعار من مصطلحات علم

(1) انظر: الأنوار 1/ 467.

(2) انظر: الأنوار 2/ 541.

(3) مثله في ذلك مثل (رقباني وشعراني وجماني وحياني) لعظيم هذه الأشياء المنسوب إليها [انظر: شرح الأشموني 4/ 202، همع الهوامع 2/ 198].

(4) انظر: الأنوار 1/ 460.

(5) انظر: الأنوار 2/ 69.

(6) انظر: الأنوار 2/ 486.

(7) انظر: الأنوار 2/ 52.

العروض؛ حيث الرويّ هو الحرف الأخير من البيت الشعري⁽¹⁾، ولذا فهو غير لائق لأن يوصف به أو آخر آيات القرآن الكريم الذي تؤكد كثير من آياته أنه ليس بشعر؛ كقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُّ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾ [الطور: 30]، وقوله جَلَّ شَأْنُهُ: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَاعِرٍ قَلِيلًا مَّا نُؤْمِنُونَ﴾ [الحاقة: 41]، ولو أنه - عفا الله عنه - علّل ما سبق بمراعاة للحرف الذي ختمت به أو آخر الآيات لبعد عن الحرج.

هذا كل ما وجدته، وأحسب أن هذه الهنات اليسيرة في كتاب تفسير كامل للقرآن الكريم تنيف صفحاته على ألف ومائتي صفحة مما يشهد للبيضاوي - لا عليه - بأنه ذو أسلوب يتسم بفصاحة الألفاظ ودقة انتقائها، وقوة التراكيب وحسن تنسيقها، ورُقى الأسلوب مع نصاعته ووضوحه وملاءمته لشتّى المعاني ومختلف المواقف التي تشتمل عليها آيات الكتاب الحكيم.

مصطلحاته النحوية:

مما يتصل بأسلوب التعبير في تفسير البيضاويّ: المصطلحات النحوية التي اختارها لإطلاقها على مسمياتها المعروفة عند عامة النحاة.

والبيضاوي يستعمل المصطلحات النحوية الشائعة في أغلب الأحيان، ولكنه أحياناً يختار بعض المصطلحات التي نكاد لا نجدتها عند معاصريه من النحاة، فإذا كان البيضاوي قد عاش جُل حياته في القرن السابع الهجري⁽²⁾، فقد عاصره فيه ابن مالك⁽³⁾، وعلى إثرهما ابن هشام⁽⁴⁾، ومع ذلك فإن ما استعمله البيضاوي في تلك القلة من المصطلحات لا نجدتها عند ابن مالك ولا ابن هشام ولا من تلاهما من المتأخرين - وإليك هذه المصطلحات:

- (1) انظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل؛ ص 134، وأوزان الشعر العربي وقوافيه؛ ص 258.
- (2) أكثر المؤرخين على أنه تُوِّفّي سنة 685هـ، وانظر: ص 13 من هذا الكتاب.
- (3) هو: أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الحياتي، تُوِّفّي سنة 672هـ، له: (التسهيل) وشرحه، ونظم (الكافية الشافية)، وشرحها، و(الألفية) وغيرها. [انظر ترجمته في: الشذرات 339/5، مفتاح السعادة 1/115].
- (4) هو: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تُوِّفّي بالقاهرة سنة 761هـ، له: مغني اللبيب، وشذرات الذهب، وأوضح المسالك، والجامع الصغير، وغيرها [انظر في ترجمته: البغية 2/68].

- (1) في تفسيره قوله تعالى: [الأنعام: 151] فإنه يطلق مصطلح (ما) الخبرية؛ وهو يعنى به (ما) الموصولة⁽¹⁾، ومن عاصره لا يسميها إلا (ما) الموصولة⁽²⁾.
- (2) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ إِلَّا إِنْهَا فَرْبَةٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: 99] فإنه يسمى (إن) المشددة: إن المحققة للنسبة⁽³⁾، ومن عاصره يسميها: المؤكدة⁽⁴⁾.
- (3) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتِكِ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبِي﴾ [الكهف: 76] فإنه يطلق على النون السابقة على ياء المتكلم مع الفعل مصطلح (نون الدعامة)⁽⁵⁾، بينما يسميها معاصروه (نون الوقاية)⁽⁶⁾.
- (4) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَهُ﴾ [الأنعام: 90] فإنه يطلق على الهاء في (اقتده) في قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان؛ حيث أشبعها مكسورة - بأنها (كناية) المصدر؛ أى ضمير المصدر⁽⁷⁾، ومن عاصره لا يسمى مثل ذلك إلا الضمير لا الكناية⁽⁸⁾.
- (5) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: 143] فإنه يطلق على الجار والمجرور (عليكم) اصطلاح (صلة) الوصف بعده (شهيذاً)⁽⁹⁾ والمعاصرون له يسمونه: متعلقاً⁽¹⁰⁾.
-
- (1) انظر: الأنوار 1/ 326، 492.
- (2) انظر: التسهيل؛ ص 126، مغنى اللبيب 2/ 352.
- (3) انظر: الأنوار 1/ 419.
- (4) انظر: التسهيل؛ ص 64، أوضح المسالك 1/ 367.
- (5) انظر: الأنوار 2/ 19.
- (6) انظر: التسهيل؛ ص 25، مغنى اللبيب 2/ 25. ويسمونها أحياناً (نون العماد)؛ وانظر كذلك: الجنى الدانى؛ ص 15.
- (7) انظر: الأنوار 1/ 310، 2/ 42.
- (8) انظر: التسهيل؛ ص 60، أوضح المسالك 1/ 104، شرح شذور الذهب؛ ص 134.
- (9) انظر: الأنوار 1/ 92.
- (10) انظر: «متن الكافية الشافية»؛ لابن مالك (باب الابتداء)، وانظر: أوضح المسالك 1/ 201.

(6) وعندما يفسر قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَمَلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفَعَةَ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: 86] فإنه يسمى الاستثناء هنا (منفصلاً)⁽¹⁾، وهو عند معاصريه (المنقطع)⁽²⁾.

(7) وفي تفسيره قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ذُرَاهِهِمْ مِنَ الصُّوْعِ حَذْرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 19] فإنه يعرب (حذر الموت) منصوباً على العلة⁽³⁾؛ أي مفعولاً لأجله، وهو ما يسميه به معاصروه⁽⁴⁾.

(8) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَفْتَوُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَفْتِيلًا﴾ [الأحزاب: 61] فإنه يذكر أن (ملعونين) منصوب على الشتم⁽⁵⁾، وهو يعنى به المنصوب على الذم بإضمار فعل بهذا المعنى؛ وهو ما يعبر به من عاصره⁽⁶⁾.

(9) وحين يفسر قول الله تعالى: ﴿بِأَسْمَائِهِمْ قَالَتْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: 33] فإنه يسمى (لم) حرف الجحد⁽⁷⁾، ومعاصروه يسمون مثل هذا حرف (النفى)⁽⁸⁾.

(10) وعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ [الإسراء: 23] فإنه يقول عن (أف) إنه اسم صوت⁽⁹⁾... وكذا في تفسيره قوله تعالى: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا

(1) انظر: الأنوار 2/ 379.

(2) انظر: التسهيل؛ ص 101، أوضح المسالك 2/ 261.

(3) انظر: الأنوار 1/ 33.

(4) انظر: التسهيل؛ ص 90، أوضح المسالك 2/ 225.

(5) انظر: الأنوار 2/ 252.

(6) انظر: أوضح المسالك 3/ 318.

(7) انظر: الأنوار 1/ 52.

(8) انظر: التسهيل؛ ص 44، أوضح المسالك 1/ 188.

(9) انظر: الأنوار 1/ 568.

قَوْلُونَ ﴿ [المؤمنون: 36] فإنه يعبر عن (هيهات) كذلك بأنه صوت (1). وكلاهما عند معاصريه من أسماء الأفعال (2).

هذا ما خالف فيه معاصريه من المصطلحات النحوية، أما سائر مصطلحاته النحوية سوى ما سبق فإنه يوافق فيه ما يشيع فى كتب النحاة بعامه.

(1) انظر: الأنوار 2/ 104.

(2) انظر: التسهيل؛ ص 211، 212، أوضح المسالك 4/ 83 وما بعدها.

obekandi.com